
**Emirati youth empowerment through small and micro enterprises
(A field study)**

Sharifa Mohammed Hussein Hassan

u16101402@sharjah.ac.ae

Asst. Prof. Mohammed Alhourani, (Phd.)

malhourani@sharjah.ac.aeUniversity of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social
Sciences - United Arab Emirates**DOI:** <https://doi.org/10.31973/aj.v1i144.3593>**Abstract**

The important role of micro and small enterprises is evident. These enterprises leave their marks on the economic scene due to their strategic importance in re-engineering the industrial, commercial and production sectors, achieving development and supporting the economy, as well as their role in empowering members of society, including the youth. Empowering youth and overcoming all obstacles to benefit from their energies and creativity represents a sustainable national vision for the United Arab Emirates. This study aimed to identify the views of the youth beneficiaries of these funds and institutions and their effectiveness. Accordingly, seven research questions were formulated to answer them. The study used the quantitative approach, where quantitative data was collected through the use of a questionnaire distributed to (503) young people benefiting from projects supported by institutions and funds. The study also revealed a number of challenges and problems facing young entrepreneurs and support institutions and funds. Finally, the study recommended a number of points that can contribute to raising the level of youth empowerment in UAE, including revising the current policies and establishing a comprehensive system for youth empowerment in which all parties in society participate, provided that this system includes facilitating procedures for establishing youth enterprises and enhancing youth skills of entrepreneurship and project management.

Keywords: small and micro enterprises, youth empowerment, Entrepreneurs and United Arab Emirates.

تمكين الشباب الإماراتي بواسطة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر (دراسة ميدانية)

الباحثة شريفة محمد حسين حسن
جامعة الشارقة - كلية الآداب والعلوم
الإنسانية والاجتماعية - دولة الإمارات
العربية المتحدة

أ.مشارك. د. محمد الحوراني
جامعة الشارقة - كلية الآداب والعلوم
الإنسانية والاجتماعية - دولة الإمارات
العربية المتحدة

(مُلخَصُ البَحْث)

إن الدور المهم الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر واضح في جميع أنحاء العالم. تترك هذه المشاريع بصماتها على المشهد الاقتصادي نظراً لأهميتها الاستراتيجية في إعادة هندسة القطاعات الصناعية والتجارية والإنتاجية وتحقيق التنمية ودعم الاقتصاد فضلاً عن دورها في تمكين أفراد المجتمع بما فيهم الشباب. إذ إن تمكين الشباب وتذليل كل العقبات للاستفادة من طاقاتهم وإبداعاتهم يمثل رؤية وطنية مستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهات نظر الشباب المستفيدين من هذه الصناديق والمؤسسات ومدى فاعليتها ودورها في تمكينهم، وبناء على ذلك، جرت صياغة سبعة أسئلة بحثية للإجابة عنها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي، إذ جمعت البيانات الكمية من خلال استخدام استبانة وزعت على (٥٠٣) شاب مستفيد من المشاريع التي تدعمها المؤسسات والصناديق. كما أظهرت الدراسة جملة من التحديات والمشكلات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع ومؤسسات وصناديق الدعم. وفي الأخير، أوصت الدراسة بجملة من النقاط التي يمكن أن تسهم في الارتقاء بمستوى تمكين الشباب في الدولة بما في ذلك مراجعة السياسات الحالية وإنشاء منظومة شاملة لتمكين الشباب في الدولة تشارك فيها جميع الأطراف في المجتمع على أن تتضمن هذه المنظومة تيسير إجراءات إنشاء مشروعات الشباب وتعزيز مهارات ريادة الأعمال وإدارة المشاريع.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، تمكين الشباب، رواد الأعمال، دولة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة

إن مسألة النمو الاقتصادي وتعزيز فرص العمل للشباب والحد من بطالتهم وتحسين سبل العيش الكريم هي مصدر قلق عالمي. إذ وصلت أعداد الشباب على مستوى العالم إلى ارتفاع تاريخي بلغ ١.٥ مليار، كما نمت عمالة الشباب بنسبة ٠.٢٪ فقط خلال العقد الماضي ونتيجة لذلك أصبحت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم تواجه تحديات كبيرة في توفير فرص عمل لهؤلاء الشباب (Simeyo, Martin, Nyamao, Patrick, & Odondo, ٢٠١٣). وفقاً لذلك، هناك جهود دولية نحو التركيز المشترك والمستدام على النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل لائقة لهم (Thioune & Kane, ٢٠١٨). إذ قامت بعض الحكومات بمبادرات لمساعدة الشباب من خلال تمويل مشاريع جديدة للمساعدة في القضاء على البطالة التي تؤثر فيهم، على وفق أن تمكين الشباب سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ويساهم في توظيف شباب آخرين، وهو ما يساعد في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. (Ivic, 2015)

عدّ تمكين الشباب من خلال المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر نهجاً مبتكراً ومستداماً، إذ يمكن للشباب المشاركة في أنشطة المشاريع الصغيرة لتوليد الدخل من أجل تحسين سبل عيشهم والمساهمة في النمو الاقتصادي (Nurjaya, Affandi, Erlangga, Sunarsi, & Jasmani, ٢٠٢١). إذ أشارت الدراسات إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تساهم بنسبة ٢٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ٧٢٪ في التوظيف (Simeyo, Martin, Nyamao, Patrick, & Odondo, ٢٠١٣).. كما توفر تلك المشاريع فرص عمل واسعة للفرد ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج القومي وتعزيز النمو الاقتصادي في الدولة (Haryati, Yasri, Aimon, & Darwin, 2021).

لذلك أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمام كبير بتمكين وتنمية الشباب الإماراتي ودعمهم بالموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة لهم وإعدادهم الإعداد اللازم لتحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات للمساهمة في تنمية ورفاه المجتمع وبناء مستقبل مستدام للدولة.

وفي ظل سعي واهتمام الدولة بتنويع مصادر الاقتصاد، يبرز الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في دعم الاقتصاد الوطني، بعدّها رافداً أساسياً لهذا الاقتصاد. إذ تولي الدولة اهتماماً استثنائياً بهذا القطاع الواعد من خلال دعم هذه المشاريع وتوفير البيئة المناسبة لنموها وتطورها، وتوفير الإمكانيات وتسهيل الإجراءات وتوفير التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية الملبيّة لاحتياجات هذا القطاع فضلاً عن ذلك، توافر الدولة أطر تنظيمية وتشريعية مرنة، وإنشاء مؤسسات داعمة للقطاع في مختلف

إمارات الدولة، فضلاً عن حرص الدولة على الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة في هذا القطاع عن طريق تعزيز الشراكات الثنائية بين الدول ذات الخبرة والكفاءة في تأسيس وتطوير منظومة عمل متكاملة لقطاع المشاريع الصغيرة. ولهذا تتعدّد المؤسسات والهيئات التي تدعم هذا القطاع الواعد بكل السبل حتى يقوم بدوره المنوط به على أكمل وجه، وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في الدولة المتجسدة في "رؤية الإمارات ٢٠٢١" و"مئوية الإمارات ٢٠٧١".

إشكالية الدراسة

أظهرت الأبحاث أن معدل فشل وركود المشاريع في البلدان النامية أعلى مما هو عليه في الدول المتقدمة والذي يعود إلى العديد من العوامل مثل رأس المال المحدود والمهارات الإدارية الضعيفة والافتقار إلى البنية التحتية المادية المناسبة وانخفاض مستوى التعليم والمنافسة (Arinaitwe, ٢٠٠٦). كما أشار الباحثون إلى أن بدء عمل تجاري هو مشروع محفوف بالمخاطر ويحذرون من أن فرص أصحاب المشاريع الصغيرة في استمرار المشروع لمدة الخمس سنوات ضئيلة للغاية (Sauser, ٢٠٠٤). نتيجة لتلك الأسباب، تهافت الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة على الوظائف المدنية والعسكرية مدفوعة الراتب ومضمونة العائد مما أحدث خللاً في العدالة التوزيعية من ناحية العمل الخاص الذي ما يزال في أياد غير وطنية ونمو الشركات الأجنبية بشكل كبير مقارنة مع الشركات الوطنية والمحلية وذلك ثبط همم الشباب وقضى على طموحهم في قيادة المشاريع الخاصة والعمل الخاص بهم الذي يسهم في زيادة الناتج المحلي والمشاركة في البناء والتعمير الذاتي للدولة.

وعلى مدى السنوات الماضية، اتبعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سياسات واستراتيجيات لدعم مشروعات الشباب ووفرت أرضاً خصبة للشركات الصغيرة. ومن ثم في ضوء برامج الدعم والحوافز هذه، قد يبدو من المعقول توقع نمو المشاريع الصغيرة وازدهارها في الإمارات. ومع ذلك، فإن فعالية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لا تزال غير واضحة، ومعدل فشل الأعمال في ازدياد مستمر في حين أن بعضهم الآخر راكد (الدويري، ٢٠٢١). كما أن المعلومات بشأن تمكين الشباب في الدولة مجزأة ومتفرقة، ولم يكن هناك سوى القليل جداً من جمع البيانات المنهجية لتقييم الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب. وبناءً عليه تستكشف هذه الدراسة واقع تمكين الشباب عن طريق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الإمارات، فضلاً عن أشكال التمكين ورؤية الشباب المستفيدين من عملية التمكين، ومدى استفادة الشباب من الصناديق وماهي مواطن القوة والقصور والرضا والصعوبات والتحديات التي تواجههم، فضلاً عن مواطن الفشل والنجاح وذلك بالرجوع للمستفيدين من عملية التمكين.

وبناء على ذلك ستجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مستوى تأثير المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في التمكين الاقتصادي للشباب؟
٢. ما مستوى تأثير المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في التمكين الاجتماعي للشباب؟
٣. ما مستوى تأثير المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الشباب من ناحية القدرات الشخصية؟
٤. ما اتجاهات الشباب حيال تقييم الإجراءات المؤسسية لمؤسسات وصناديق تمكين الشباب؟
٥. ما اتجاهات الشباب حيال التحديات التي تواجههم في المشاريع؟
٦. ما اتجاهات الشباب حيال التطلعات المستقبلية؟
٧. هل هناك علاقة بين متغيرات الدراسة وتمكين الشباب من خلال المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر؟

مفاهيم الدراسة

مفهوم التمكين

لا يوجد تعريف موحد للتمكين، إذ تعددت وجهات النظر في تعريف المفهوم، إلا أن أشهرها هو تعريف زيمرمان (Zemmerman، ١٩٩٥) الذي عرف التمكين بأنه فعل لتشجيع الأفراد على اكتساب المهارات والقدرات للتصرف بمفردهم من أجل الوصول إلى أهدافهم التي حددها بأنفسهم.

مفهوم تمكين الشباب

تمكين الشباب يقصد به إشراك الشباب في عمليات صنع القرار بشأن القضايا التي تؤثر فيهم، فضلاً عن تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة الفعالة والهادفة في المجتمع (Olaleye، ٢٠١٠).

مفهوم التمكين الاجتماعي

هو تقديم المساعدة والدعم للأشخاص من أجل تحسين قدرتهم في اتخاذ القرارات المناسبة بهدف منحهم الإحساس بالاستقلالية وتقدير الذات مما ينعكس إيجاباً على شخصيتهم ومن ثم على المجتمع الذي يعيشون فيه (القصاص، ٢٠١٩).

مفهوم التمكين الاقتصادي

هو عبارة عن كل الممارسات والأفعال التي تفضي إلى تمكين الفئات الشبابية من المشاركة في المشاريع الاقتصادية، ليصبحوا مكتفين ذاتياً من الناحية الاقتصادية ومن جميع الموارد والبنى التحتية الضرورية واللازمة لسد حاجياتهم (بوحسون و بربري، ٢٠١٩).

مفهوم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

لا يوجد تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر، إذ إنها تختلف من صناعة لأخرى ومن بلد إلى آخر. ويقصد بالمشاريع الصغيرة، الأعمال التي توظف عدداً صغيراً من العمال وليس لديها حجم كبير من المبيعات، وعادة ما تكون هذه المشاريع مملوكة ملكية خاصة.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعريف المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر يختلف بحسب الأنشطة التي تمارسها هذه المشاريع. ففي قطاع التجارة، تُصنف المشاريع التي توظف اقل من ٥ عمال أو تلك التي تقل عوائدها السنوية عن ٣ ملايين درهم بكونها منشآت متناهية الصغر، فيما تصنف المشاريع التي توظف ما بين ٦ إلى ٥٠ عاملاً، أو تلك التي تقل عوائدها السنوية عن ٥٠ مليون درهم على كونها منشآت صغيرة، فيما تُصنف المشاريع التي يتراوح حجم العمالة بها بين ٥١ إلى ٢٠٠ عاملاً، ولا يتجاوز حجم مبيعاتها ٢٥٠ مليون درهم على كونها منشآت متوسطة (اسماعيل، ٢٠١٩)

النظريات المفسرة للدراسة

هناك العديد من النظريات المرتبطة بموضوع الدراسة، إذ جرى التطرق الى تلك النظريات في الأقسام الآتية:

نظرية التمكين

يرجع أصل التمكين كشكل من أشكال النظرية إلى البرازيلي باولو فريري (Paulo Freire) عندما اقترح خطة لتحرير الشعوب المضطهدة في العالم من خلال التعليم (Hur، ٢٠٠٦). جرى تطوير النظرية لاحقاً بواسطة زيمرمان (Zimmerman، ٢٠٠٠). ويقصد بالتمكين تقديم المساعدة والدعم للأشخاص من أجل تحسين قدرتهم في اتخاذ القرارات المناسبة بهدف منحهم الإحساس بالاستقلالية وتقدير الذات مما ينعكس ايجاباً على شخصيتهم وعلى المجتمع الذي يعيشون فيه، ومن ثم يكونون قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين.

وفقاً لنظرية التمكين، فإن تمكين الشباب يمنحهم فرصاً لتكوين المهارات التي توفر لهم حل لمشكلاتهم والمشاركة في صنع القرار. تشمل مكونات نظرية التمكين: التمكين الفردي، والتمكين التنظيمي، وتمكين المجتمع (Zimmerman، ٢٠٠٠).

تعدّ نظرية تمكين الشباب مهمة في توجيه و نتائج هذه الدراسة وتحليلها، لأنها توضح كيف تقوم مؤسسات وصناديق دعم المشاريع الشبابية بتقديم الدعم اللازم لتمكين الشباب من خلال التدريب على ريادة الأعمال وتقديم الدعم المالي التي تكون بمنزلة رأس مال لأعمالهم. تمكن هذه المؤسسات والصناديق الشباب من تطوير مهاراتهم ورعاية مواهبهم وتحسين

كفاءاتهم من خلال بناء مشاريع او المشاركة بالأنشطة المحلية. لذلك يرى زيمرمان أن نظرية التمكين تحسن الروابط الاجتماعية بين الشباب وبيئتهم الاجتماعية (Zimmerman, 2000).

النظرية البنوية الوظيفية

تعدّ النظرية البنوية الوظيفية (Functional Structure Theory) من أكثر النظريات الاجتماعية شيوعاً واستخداماً في تفسير الظواهر، إذ تهدف هذه النظرية إلى معرفة كيف يعمل المجتمع. ويشار إلى النظرية البنائية الوظيفية على أنها منظور وظيفي يدور حول التوازن الاجتماعي الذي يحدث في حياة الناس. يجري الحصول على هذا التوازن لأن المجتمع يعدّ ترتيباً للكائنات الحية المترابطة مع بعضها بعض. هذه الكائنات هي التي تشكل المجتمع، والتي تؤدي إلى استقرار النظام الاجتماعي (طرابلسي، المدرسة و النظام السياسي بين الخصائص البنوية والمكونات الوظيفية، ٢٠٢١).

في الحياة اليومية، يمكننا أن نرى كيف تعمل النظرية البنوية الوظيفية داخل النظام. على سبيل المثال، تقوم الحكومة بدعم وتأهيل أحد الشباب لتنفيذ مشروع معين، نتيجة لذلك سوف يقوم الشاب بتوفير التأمين المادي له ولأسرته، كما يقوم بدفع الضرائب والرسوم الحكومية وتوفير وظائف لشباب آخرين، تستخدم أموال الرسوم والضرائب التي يدفعها الحكومة هذا الشاب صاحب المشروع لتقديم الدعم لمشاريع شبابية أخرى. وهكذا تدور الحلقة، إذ إن تمويل ودعم مشاريع الشباب في البداية ساعد في خلق العديد من الفرص التي عادت على الدولة والتي قامت بدورها فيما بعد بتمويل ودعم مشاريع أخرى من وجهة نظر النظرية البنائية الوظيفية، إذا كان النظام يعمل كما ينبغي، فإن الحكومة تمول مشاريع الشباب، فيخلق هذا الدعم استقراراً وفرصة أخرى، ومن ثم ستكون الأنظمة الاجتماعية في حالة مستقرة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع تمكين الشباب ودور المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في هذا التمكين. سيجري التطرق إليها في الأقسام الآتية:

الدراسات في سياق دول الإمارات العربية المتحدة

١. دراسة الحمادي والغرابية (٢٠٢٠)

تناولت هذه الدراسة برامج تمكين الشباب الحكومية في إمارة أبوظبي من خلال تحليل ٢٦ برنامجاً لتمكين الشباب في الإمارة. إذ أظهرت نتائج الدراسة أن برامج تمكين الشباب تتوزع بين التمكين الاجتماعي (٤٧.٢%)، والتمكين الاقتصادي (٣١.٦%)، والمشاركة في القرار (٢١.٢%) فضلاً عن مهارات مواجهة التحديات وحل المشكلات. وأوصت الدراسة

بتفعيل السياسات الوطنية الموجهة نحو تمكين الشباب، وإيجاد آلية تنسيقية مشتركة بين مختلف الجهات ذات العلاقة بتمكين الشباب (الحمادي و الغرابية، ٢٠٢٠).

٢. دراسة عواملة (٢٠١٩)

تناولت الدراسة تحليل وتفسير الخطاب المحيط بتشكيل حكومة المستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة. حددت الدراسة الركائز الناشئة التي جرت على أساسها إعادة هيكلة الحكومة ورسم الاتجاه المستقبلي والتي تتضمن فضلاً عن العديد من المحددات- تمكين الشباب. إذ أشارت الدراسة إلى أن هذه الركائز لم يجر وصفها رسمياً من الحكومة ولم تكن مفصلة أو مبررة بالكامل ولا تخلو من التحديات. حيث يظل اندماج الشباب الإماراتي في القطاع الخاص غير مرضٍ ولم يصل إلى المستويات المأمولة. كما أن هناك فجوة في مهارات الشباب، إذ لا يمتلك خريجو الجامعات المهارات اللازمة لأداء وظائف في المستقبل (Awamleh، ٢٠١٩).

٣. دراسة ثابت (٢٠١٨)

تناولت هذه الدراسة التنمية الشخصية للطلاب والشعور بالمسؤولية الاجتماعية من خلال برنامج تعلم الخدمة في مدرسة ثانوية خاصة في إمارة دبي. استخدمت هذه الدراسة نهج بحث نوعي مع تصميم دراسة حالة واحدة لتقديم صورة للبرنامج من وجهات نظر متعددة تشمل الإدارة المدرسية والمعلمين وفريق تعلم الخدمة والطلاب. أظهرت نتائج الدراسة أن المشاركين أظهروا زيادة في الوعي المجتمعي والعمل الجماعي والالتزام تجاه المجتمع واكتساب احترام الذات والرضا الذاتي، إذ انعكس ذلك على قدرتهم على إنجاز مهامهم (Thabet، ٢٠١٨).

٤. دراسة تشونغ شين (٢٠١٥)

تناولت الدراسة رسم إطار وعملية ونتائج تنمية وتمكين الشباب من خلال العمل مع مجتمع الشباب في دبي من خلال فهم العلاقة بين العمل والتفكير في سياق تمكين الشباب. وجدت الدراسة أن النمو الشخصي للشباب يعتمد على النمو الجماعي، والعكس صحيح (Chung-Shin، ٢٠١٥).

٥. دراسة الحمودي وعلي (٢٠١٢)

تناولت الدراسة استكشاف مدى توفر منهج تنمية وتمكين القيادات الشبابية في المدارس الثانوية الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب قدرة هذه المدارس على إعداد الطلاب لواقع عالم اليوم ومتطلبات القوى العاملة. علاوة على ذلك، سعت الدراسة إلى توضيح المهارات والكفاءات التي يجب أن تستهدفها المدارس الثانوية الحكومية من أجل تنمية إمكانيات وقدرات الشباب. في الوقت نفسه، وعلى خط موازٍ، ركزت الدراسة على

الأسس الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمتعلقة بتنمية القيادات الشبابية بهدف تقييم دورهم الحالي في إعداد الشباب. أشارت نتائج الدراسة إلى غياب مناهج القيادة الشبابية المطبقة في المدارس الثانوية الحكومية في الدولة. لذلك، أوصت الدراسة بتسليط الضوء على فوائد ومزايا تطبيق منهج القيادة (AlHammoudi & Ali، ٢٠١٢).

الدراسات في السياق العربي والدولي

١. دراسة البراشدية (٢٠٢١)

تناولت الدراسة قطاع ريادة الأعمال ودور جائحة كورونا في إعادة تشكيل هذا القطاع في العالم مع التركيز على سلطنة عمان. وقد استنتجت الدراسة وجود العديد من الفرص لنمو قطاع ريادة الأعمال الرقمية خلال مدة انتشار فيروس كورونا نظراً لدور الرقمنة في تعزيز مرونة الأعمال فضلاً عن دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي. كما أشارت الدراسة إلى أن جائحة كورونا قد سرعت اتجاهات مؤسسات ريادة الأعمال نحو رقمنة أعمالها التجارية القائمة فضلاً عن زيادة عدد مشاريع ريادة أعمال جديدة ومبتكرة. ولقد أوصت الدراسة بمواجهة تحديات قطاع ريادة الأعمال الرقمية من خلال وضع خيارات متعددة لسياسات دعم التحول الرقمي لنماذج الأعمال، وتطوير السياسات الخاصة بالبنية التحتية الرقمية والابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد سبل نشر ثقافة استخدام التقنيات الرقمية في المجتمع (البراشدية، ٢٠٢١).

٢. دراسة الندوي (٢٠٢١)

تناولت الدراسة تحديات وصعوبات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. إذ بينت الدراسة أنه على الرغم من أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول، إلا أن دورها في الاقتصاد العراقي ضعيف جداً ويعود ذلك إلى ضعف دور الدور الحكومي في تنظيم ودعم هذا القطاع الهام (الندوي، ٢٠٢١).

٣. دراسة الهزاني (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة أثر المشاريع متناهية الصغر المتمثلة بعربات الأتعمة المتنقلة على تمكين الشباب وتحسين نوعية حياتهم في المملكة العربية السعودية. اعتمدت الدراسة على استبيان وزع على الشباب المستفيدين من المشروع، وعلى عدد من أفراد المجتمع. توصلت الدراسة إلى أن هذه المشاريع ساهمت في تمكين الشباب وحقق لهم فوائد اقتصادية وشخصية واجتماعية. وقد وجدت الدراسة أيضاً أن المشروع كغيره من المشاريع الصغيرة واجه العديد من التحديات التنظيمية والمالية. إلا أنه نال استحسان أفراد المجتمع، الذين رأوا أن المشروع ساهم في استثمار وقت الفراغ الشباب، ووفر فرصة عمل للعاطلين عن العمل، وساهم في

تحسين المستوى الاقتصادي للشباب العاملين به، وكسر ثقافة العيب للمهن اليدوية في المملكة (الهزاني، ٢٠٢٠)

٤. دراسة لأكشمينارايانان (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة بشكل مقارنة السياقات المختلفة لمشاركة الشباب في الكويت قبل وبعد النفط، ودرست التحول الاجتماعي والاقتصادي للكويت في أثناء وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١. استنتجت الدراسة أن تمكين وتنمية الشباب في الكويت بطيئة بسبب صعوبة تغيير المواقف والممارسات التقليدية. لذلك أوصت الدراسة بدمج الشباب في خطط التنمية الاقتصادية للبلاد. إذ سيساعد هذا النهج في تنويع اقتصاد الكويت والابتعاد عن اعتمادها المفرط على الهيدروكربونات والقوى العاملة الوافدة في المقام الأول (Lakshminarayanan, ٢٠٢٠).

٥. دراسة توزلوكوفا وهيكدون (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة تقييم مشروع قيادة الأعمال الاجتماعية الذي جرى تضمينه في دورة اللغة الإنجليزية للأعمال التي يقدمها مركز الدراسات التحضيرية في جامعة السلطان قابوس، في سلطنة عمان، إذ يتعرف الطلاب على مشاكل العالم الحقيقي ويكتسبون المعرفة من خلال العمل معاً في مجموعات لتطوير وتنفيذ حلول للقضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية، فضلاً عن مناقشة مفهوم قيادة الأعمال الاجتماعية وتطبيقه في مشروع الطالب. كما ان الدراسة سعت الى استكشاف فعالية نهج التعلم القائم على حل المشكلات الذي يعتمد على مبدأ التعلم البناء عند تدريس قيادة الأعمال الاجتماعية. أظهرت نتائج الدراسة أن تدريس قيادة الأعمال الاجتماعية في التعلم القائم على المشكلات وبناء مشاريع قيادة الأعمال الاجتماعية لها دور فعال في دعم وتمكين الشباب (Tuzlukova & Heckadon, ٢٠٢٠).

٦. دراسة ميلوجبو وأوغبواكان وجميسينيا (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة فحص كيفية تقييم رواد الأعمال الشباب في نيجيريا لاستعدادهم ومشاركتهم ودوافعهم فيما يتعلق ببناء مشروع خلال أزمة كوفيد ١٩. استخدمت الدراسة الاستبيان لتوزيعه على ١٠٦٧ شاب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥. كشفت النتائج أنه على الرغم من أن الشباب في العينة أظهروا استعداداً ودافعاً لقيادة الأعمال، إلا أنهم لم يشاركوا فعلياً في أنشطة قيادة الأعمال خلال جائحة كوفيد ١٩. يعود السبب في ذلك بحسب الدراسة الى فقدان الشباب الثقة في قدرة بيئة الأعمال على حماية مصالحهم، لا سيما في أثناء حالات الطوارئ الصحية العامة مثل جائحة كوفيد ١٩ (Melugbo, Ogbuakanne, & Jemisenia, ٢٠٢٠).

٧. دراسة كاومبولو، مواث، وجيمس (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة تأثير جودة المشروع في استدامة مشاريع تمكين الشباب في كينيا. اعتمدت الدراسة تصميمات بحثية وصفية وتفسيرية. أظهرت نتائج الدراسة التي جمعت من ١٩٦ مشارك أن حوكمة المشروع لها علاقة مباشرة وتأثير كبير في استدامة مشاريع تمكين الشباب. مما يعني أن الهيئات المعنية بدعم مشاريع الشباب يجب أن تضع معايير جودة مناسبة لضمان نجاح المشروع. علاوة على ذلك، يجب على الحكومة والمؤسسات المالية تطبيق آليات الموازنة المناسبة ومعايير السلامة للمشاريع قبل تنفيذ المشروع من أجل التدفق الثابت لدورة حياة المشروع. سيؤدي ذلك إلى تقليل عدد مشاريع تمكين الشباب المتوقفة والمنهارة والتي يمكن تحقيقها أيضاً من خلال تنفيذ خطة إدارة الجودة المناسبة؛ تحسين معايير جودة تصميم المشروع، ورسم وإنشاء لجنة توجيهية لضمان الشفافية في استخدام موارد المشروع من خلال إجراء عملية الرصد والتقييم (James, 2020, & Muathe, Kaumbulu)

٨. دراسة تو وتشيونغ و ليو (٢٠٢٠)

تناولت هذه الدراسة تأثير الشراكة بين الشباب والكبار في العلاقة بين تمكين الشباب في المجتمع والكفاءة الذاتية الإبداعية لهم. قامت الدراسة بتنفيذ مسح استقصائي على ٢٦٥٣ شاب جرى تجنيدهم في مراكز خدمة الشباب في هونغ كونغ. أشارت النتائج إلى وجود ارتباطات إيجابية بين تمكين الشباب في المجتمع والكفاءة الذاتية الإبداعية لهم. إذ أظهرت الدراسة أن تأثير تمكين الشباب كان له أثر قوي في الشراكات وعلى كفاءتهم. بشكل عام، أظهرت النتائج أن الشراكة بين الشباب والكبار لها دور فعال من خلال لتمكين الشباب وتسهيل تنفيذ المشاريع التنموية الإبداعية (To, et al, 2020).

٩. دراسة أوميح وجيديوفور وأوغوو (٢٠٢٠)

تناولت الدراسة فعالية مبادرات الحكومة النيجيرية من خلال وكالاتها المختلفة لتدريب الشباب وتمكينهم في ريادة الأعمال. قامت تلك المبادرات بهدف تعزيز خلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتوليد الدخل لكل من الأفراد والحكومة ومن ثم تحقيق التنوع الاقتصادي الذي سيساعد على تقليل الاعتماد المفرط على الحكومة وعائدات النفط، وهو ما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي للبلاد. تناولت الدراسة بشكل تجريبي ما إذا كان تمكين الشباب قد ساهم بشكل كبير في نمو ريادة الأعمال. توصلت الدراسة في نتائجها إلى أن منح المزيد من الدعم المادي والمهارات لرواد الأعمال الشباب سيخلق المزيد من فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل، إذ أوصت الدراسة بأن على الحكومات بذل المزيد من الجهد في برامج تدريب الشباب على ريادة الأعمال على أن يكون التدريب مصحوباً بدعم

مالي وغير مالي مستمر ومراقبة للأنشطة التجارية لهؤلاء رواد الأعمال بعد تمكينهم (Omeje, Jidefor, & Ugwu, 2020).

١٠. دراسة جابر السويدي (٢٠١٩)

تناولت الدراسة تنامي الجريمة وتطورها بالشكل الذي وصلت إليه في ظل العولمة والفضاء الواسع للجريمة ومعطياتها وكان لزاما على الأجهزة الأمنية والعدلية مجاراة ذلك التطور والتنامي في معدل الجريمة وأشكالها وأنواعها وتطرق لتمكين الشباب من مشاريع تضمن انشغالهم بما يفيدهم ويفيد الوطن وابعادهم عن الجريمة عبر تكاتف مؤسسات الدولة الحكومية والطوعية لمعالجة الخلل الناتج عن زيادة أوقات الفراغ لدى الطلاب (السويدي، ٢٠١٩).

١١. دراسة راشد النقبى (٢٠١٨)

هذه الدراسة تناولت الإرهاب الفكري الناتج من انحراف في الفكر، ومن أسبابه القصور في توجيه الشباب ودعمهم لقيادة العمل الاقتصادي. إذ إن عدم استغلال أوقات الفراغ لدى الشباب والقصور في التوعية المجتمعية والدعم الاجتماعي يؤدي للانحراف، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل برامج للشباب لما لها من دور فعال في معالجة هذه المشاكل (النقبى، ٢٠١٨).

١٢. دراسة أحمد حمدان محمد أحمد (٢٠١٨)

تناولت الدراسة التمكين والمشاركة السياسية للشباب والعدالة الاجتماعية. إذ أشارت الدراسة إلى أن التمكين السياسي للشباب يقود إلى تحقيق التمكين الاقتصادي. وترى الدراسة أن الشباب هم الأقدر على معرفة متطلباتهم وما ينتظرون من الدولة أن تقدمه لهم ورأيه في أن التمكين السياسي هو الأهم من المشاريع والاقتصاد لارتباط السياسة بجميع مناحي الحياة (أحمد، ٢٠١٨).

١٣. دراسة خالد الحمادي (٢٠١٧)

تناولت الدراسة منصات التواصل الاجتماعي ودورها في التواصل بين مؤسسات وفئات المجتمع المختلفة بما فيهم الشباب. وأوصت الدراسة باستغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية الشباب وتمكينهم واعطائهم الفرصة للنجاح عبر مشاريع تديرها الدولة وبرامج تعزز الثقة لدى الشباب وتزيد من قدراتهم (الحمادي، ٢٠١٧).

١٤. دراسة أنجاي (٢٠١٧)

تناولت الدراسة مسؤولية الدولة في تمكين الشباب. وقد عولت الدراسة على الشباب في النهوض بالدولة وحثت على وضع برامج للشباب تستطيع الدولة من خلالها النهوض من

كبوتهما والتعامل مع الشباب يؤدي إلى الرؤية المستقبلية كون الشباب يمثلون المستقبل القريب الذي تطمح إليه الدول (انجاي، ٢٠١٧).

١٥. دراسة سيد (٢٠١٦)

تناولت الدراسة دور الجمعيات الأهلية في تمكين الشباب في مجال مشروعات التنمية المحلية في مصر. ودور تلك الجمعيات في استقطاب الشباب وتمكينهم وتوظيفهم. كما تطرقت الدراسة إلى المفاهيم العامة للتمكين موضحة آراء خبراء الاجتماع واختلافهم في مفهوم التمكين والوصول للصيغة المثلى التي تجعل من تطبيق البرامج التمكينية واقعا في المجتمع والاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا المجال (سيد، ٢٠١٤).

١٦. دراسة فودة (٢٠١٤)

تناولت الدراسة فئة الشباب الجامعي وتمكينهم في المجتمع، إذ استنتجت الدراسة أن الشباب المتعلم هو الأقدر على حفظ أمانة التمكين ويستغلها استغلالاً صحيحاً وأن مشاريع الشباب الجامعي هي نتاج بين مزج العلم بالعمل وهنا تكون الفائدة أعظم وتكون المشاريع مدعومة علمياً وبأسس صحيحة وحسابات مدروسة مقارنة بما عداها من المشاريع النظرية أو الحرفية البسيطة (فودة، ٢٠١٤).

١٧. دراسة كينز (٢٠١٦)

قامت كينز (Kyenze ٢٠١٦) بدراسة العوامل التي تؤثر في أداء المشاريع الصغيرة. إذ حددت الأهداف الرئيسية لكيفية تأثير مهارات تنظيم المشاريع والمنافسة والموارد المالية في أداء تلك المشاريع. وقد وجدت الدراسة أن المشاريع الحالية ورواد الأعمال الجدد يؤثران عادة في المشاريع الصغيرة. كما خلصت الدراسة إلى أن مهارات تنظيم المشاريع والمنافسة والموارد المالية والقوانين المحلية هي عوامل رئيسة تؤثر في نمو المشاريع الصغيرة.

كشفت نتائج الدراسة أن المهارات في ريادة الأعمال لها تأثير في أداء المشاريع الصغيرة. حيث أي فرد لبدء عمل تجاري صغير يجب أن يكون لديه بعض المعرفة بشأن كيفية إدارة الأعمال التجارية. وكشفت النتائج أيضاً أن المنافسة تؤثر في أداء المشاريع الصغيرة وتتسبب في انخفاض أرباح الأعمال القائمة بالفعل وذلك بسبب أن المشاريع الناجحة تأخذ العملاء من المنافسين الحاليين. كما أظهرت الدراسة أن الموارد المالية تؤثر في أداء المشاريع الصغيرة. إذ إن تكلفة التمويل ومصدر التمويل لهما تأثير كبير في المشاريع الصغيرة.

١٨. دراسة مثنيني (٢٠١٥)

أجرت مثنيني (Muthini، ٢٠١٥) دراسة عن العوامل التي تؤثر في أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك تأثير رأس المال ومستوى التعليم والالتزام المحلي والمنافسة. وخلصت إلى أن غالبية رواد الأعمال يقترضون فيما بينهم وأن نسبة قليلة تبلغ ١٤٪ تقترض من البنوك والسبب في تدني نسبة الاقتراض من البنوك يعود إلى الضمانات وغيرها من الوثائق المطلوبة من هذه البنوك تشكل تحدياً لرواد الأعمال. كما وجدت الدراسة أنه بسبب نقص التعليم أو انخفاض مستويات التعليم المكتسبة بين رواد الأعمال يؤدي إلى نقص مهارات ريادة الأعمال وضعف الإدارة في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

١٩. دراسة سيف الدين (٢٠١٣)

سعت الدراسة إلى معرفة معوقات التمويل وأثرها في تحقيق أهداف المشاريع الصغيرة. إذ كشفت الدراسة أن افتقار عنصر الثقة في القائمين على المشروع وعدم توفر الضمانات الكافية ونقص الخبرة في أساسيات التعامل المصرفي وانخفاض القدرة على التسويق وصعوبة إعداد دراسة الجدوى وروتينية وتكرار أفكار المشاريع المقترح تمويلها تمثل أهم تلك المعوقات. وقد استنتجت الدراسة أن سهولة الحصول على التمويل له أثر مباشر في نجاح المشروع (سيف الدين، ٢٠١٣).

٢٠. دراسة نيانجوري (٢٠١٠)

تناولت الدراسة التي أجراها (Nyang'ori، ٢٠١٠) العوامل التي تؤثر في أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهدفت إلى تحديد مدى تأثير الخلفية الاجتماعية والثقافية لرائد الأعمال في أداء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة وكيف يرتبط أداء هذه المشاريع بخصائص العمل. تناولت الدراسة أيضاً السياسات الحكومية والعمليات التشريعية التي تؤثر عادة في أداء قطاع المشاريع. وقد وجدت الدراسة أن الملكية الفردية يكون أداؤها أفضل من الشراكات. كما وجدت الدراسة أن أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لديهم قليل جداً من العمل الجماعي مما جعلهم لا يدركون فوائد جمع مواردهم ومعرفتهم معاً. ووجدت الدراسة أيضاً أن أداء غالبية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كان أفضل من أداء الأعمال الموروثة. وقد أثبتت الدراسة أن رواد الأعمال في قطاع التجارة الفرعية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة يواجهون تحديات مختلفة مثل المنافسة، وانعدام الأمن، والديون، ونقص رأس المال العامل، وانقطاع التيار الكهربائي واللوائح المقيدة من الحكومة.

مناقشة الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة على تمكين الشباب من جوانب مختلفة بما في ذلك التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمشاركة في الحياة العامة فضلاً عن دور مؤسسات تمكين الشباب ومؤسسات المجتمع في عملية التمكين. كما تطرقت تلك الدراسات إلى معوقات تمكين الشباب والعوامل التي تؤثر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور العوامل المختلفة في نجاح المشاريع.

دور المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في تمكين لم تتل نصيبها بالشكل المناسب في الدراسات السابقة. إذ إن هذا الموضوع لم يأخذ اهتمام الباحثين، فقد انصب اهتمامهم بشكل أكبر على دور الحكومات في تمكين الشباب وطرق إدماجهم في المجتمع ومعالجة مشاكل الفقر والإدمان التعليم.

تقتصر كذلك الدراسات العربية الى البحث في هذا الموضوع. هناك دراسة قليلة تناولت هذا الموضوع، منها دراسة الهزاني (٢٠٢٠) التي تطرقت إلى دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تمكين الشباب ولكنها اقتصرت فقط على مشروعات عربات الأظعمة المتنقلة في المملكة العربية السعودية. كما تناولت دراسة الندوي (٢٠٢١) تحديات وصعوبات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ودورها في الاقتصاد العراقي.

في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة، لم تجد الباحثة أي دراسة لدور المشاريع الصغير والمتناهية الصغر في تمكين الشباب، إذ اقتصرت الدراسات على تحليل برامج تمكين الشباب المقدمة لهم (الحمادي و الغرابية، ٢٠٢٠)، والتمكين من خلال العمل الجماعي (Chung-Shin، ٢٠١٥)، والمهارات القيادية (Ali & AlHammoudi، ٢٠١٢) واندماج الشباب في القطاع الخاص وتطوير قدراتهم (Awamleh، ٢٠١٩) والتزامهم نحو المجتمع. (Thabet, 2018)

المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ودورها في تمكين الشباب

يُنظر بشكل متزايد إلى المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر المملوكة للشباب على أنها تؤدي دوراً مهماً في اقتصادات العديد من البلدان. ركزت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم على تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من أجل تعزيز النمو الاقتصادي (Erdin & Ozkaya، ٢٠٢٠). ومن ثم، هناك حاجة لتعزيز قدر أكبر من الكفاءة والفعالية والقدرة التنافسية التي تعتمد على الابتكار والمعرفة (Njuguna، ٢٠١٥). وتبرز فوائد كثيرة لتمكين الشباب من خلال المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ومن هذه الفوائد خلق فرص العمل، إذ يعد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أكبر مزود للتوظيف في معظم الدول، ولا سيما الوظائف الجديدة (Roopchund، 2020) ،

والتحول الهيكلي للمناطق غير الحضرية، إذ تجذب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر المرافق الاجتماعية ومرافق الاتصالات وما إلى ذلك إلى المنطقة نتيجة لوجود هذه المشاريع فيها (Liedholm & Mead, 2013)، أيضا تعزيز النمو وبناء القدرات، إذ تساهم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أيضاً في بناء القدرات من خلال توفير سبل التدريب لإنشاء رواد أعمال محليين في العديد من مجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة. كما توفر فرصاً لتنمية مهارات رواد الأعمال واكتساب التكنولوجيا الحديثة (إسماعيل، ٢٠١٤)، فضلاً عن ذلك المرونة، فسهولة دخول وخروج المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تجعل الاقتصادات أكثر مرونة وتنافسية. (Gunjati & Adake, ٢٠٢٠)، كذلك من فوائد تمكين الشباب الحد من الجرائم، إذ تتنبأ النظرية الاقتصادية بعلاقة السبب والتأثير بين التحسينات في سوق العمل وانخفاض معدل الجرائم. (Fleisher, 2004).

تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من الخطوات لضمان تمكين وإشراك الشباب في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تمتلك الدولة منظومة متكاملة من المؤسسات والتشريعات والآليات التي تساعد على تنفيذ عملية التمكين بفاعلية. وبما أن الشباب يشكلون النسبة الأكبر من سكان الدولة، فقد جرى إيلاء اهتمام بهذه الفئة من خلال دعمهم وتمكينهم وإشراكهم في المجالات المختلفة، ولا يقتصر اهتمام الإمارات بالشباب على الجانب المحلي بل يتعداه إلى المستوى العربي، إذ أعلنت الإمارات خلال فعاليات القمة العالمية للحكومات ٢٠١٧ عن تأسيس مركز الشباب العربي، الذي يعمل على مبادرات يقودها الشباب العربي لخلق فضاءات أوسع تتيح لهم الإسهام في الجهود والمسااعي الوطنية للتنمية المستدامة، كما جرى إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب في عام ٢٠١٥ من أجل المساهمة في بناء المستقبل وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في تنمية الشباب، ومراقبة تقدم تمكين الشباب في الدولة (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١).

المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في دولة الإمارات:

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بوجود إطار قانوني وتنظيمي (وزارة الاقتصاد، ٢٠٢١) محفز لعمل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، إذ يتوفر تعريف موحد لهذه المشاريع وقانون مستقل منظم لعمل القطاع تُمنح بموجبه تلك المشاريع العديد من الحوافز والتسهيلات. هناك عدد كبير من المبادرات الحكومية المتبنية على المستوى المحلي والاتحادي لدعم وبناء القدرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر سواء على صعيد تعزيز القدرات الاستراتيجية، أو التشغيلية، أو التسويقية، أو دعم التوجه نحو زيادة

مستويات الإنتاجية والتنافسية، وتحفيز تلك المشاريع على الابتكار بما يساعدها على النمو والتطور والنفاز للأسواق المحلية والخارجية (البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢١).

ومؤخراً، أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر ٢٠٢١ إطلاق مشاريع ومبادرات استراتيجية ضمن "مشاريع الخمسين" شملت في حزمها الأولى إطلاق مشروع Project 5Bn، يجري من خلاله تخصيص ٥ مليارات درهم لدعم المشاريع الإماراتية الشابة (منصور، ٢٠٢١). كما أعلنت الحكومة أيضاً عن حزم تحفيز اقتصادية بلغت قيمتها الإجمالية ٧٠ مليار دولار أمريكي لمواجهة التأثيرات الاقتصادية لانتشار كوفيد-١٩ وحماية الشركات المحلية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة (دبي للمشاريع الناشئة، ٢٠٢١). تسعى الحكومة الى تعزيز توجه المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الابتكار، إذ تعدّ تلك المشاريع مسؤولة عن نحو ٨٢٪ من الابتكارات في الدول المتقدمة من قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تتبنى الدولة برنامجاً على المستوى الاتحادي لدعم توجه المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو الابتكار. إذ جرى إنشاء صندوق محمد بن راشد للابتكار مبادرة من الحكومة الاتحادية ممثلة ومدعومة من وزارة المالية بهدف مساندة المبتكرين في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم من خلال تزويدهم بضمانات مدعومة من الحكومة (مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، ٢٠٢١).

منهجية البحث

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية بالشباب المستفيدين من مؤسسات وصناديق دعم مشاريع الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة والبالغ عددهم ٥٠٣، وقد أخذت بياناتهم من المؤسسات بعد موافقتهم والتواصل معهم هاتفياً، وأرسل الاستبيان لمن وافق على المشاركة.

عينة الدراسة

بلغ الحجم الكلي لعينة الدراسة ٢٥٧ مستفيد وقد استخدمت العينات القصدية. والسبب وراء اختيار هذه الطريقة هي تقييد المستفيدين بالفئة العمرية الشبابية التي تكون أعمارهم بين ٢١ الى ٤٥ عاماً وأن يكون قد مضى على امتلاكه المشروع سنة فأكثر، أرسل الاستبيان على البريد الإلكتروني بعد الاتصال.

أداة الدراسة

جمعت البيانات الكمية باستخدام استبانة وزعت على المشاركين من الشباب المستفيدين من برامج التمكين التي تقدمها مؤسسات وصناديق الدعم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تحليل البيانات الكمية

جمعت البيانات الكمية باستخدام استبيان وزعت على الشباب المستفيدين من دعم مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة. مكن هذا الاستبيانات من الوصول إلى بيانات رقمية قابلة للقياس لوصف تصورات المشاركين فيما يتعلق بدور المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد عرضت البيانات التي جمعت في جداول لسهولة التفسير وتوفير المعنى لنتائج البحث. يبدأ هذا القسم بتقديم معلومات أساسية عن المشاركين في الاستبيان ويصف الخصائص الديموغرافية مثل الجنس والعمر والمؤهلات التعليمية وغيرها. بعد ذلك عرضت بيانات مشاريع الشباب، وفي الجزء الأخير جرى تحليل البيانات الكمية لمحاوَر الاستبيان الرئيسية مثل تمكين الشباب والتحديات التي تواجههم وتطلعاتهم.

جرى تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، وجرى تصنيف كل عنصر في الاستبيان على مقياس تصنيف من نوع ليكرت من أربع نقاط.

وصف الاستبيان

يحتوي الاستبيان على أسئلة ذات النهايات المغلقة. ولأغراض تحليل البيانات، جرى تنظيم الأسئلة وتجميعها في فئات مختلفة. احتوى الجزء الأول على معلومات ديموغرافية وأساسية عن المشاركين في الاستبيان وجرى تجميعهم تحت قسم الخصائص الديموغرافية، واحتوى الجزء الثاني على معلومات عن المشاريع والمؤسسات الداعمة وجرى تجميعهم تحت قسم معلومات عن المشاريع. الجزء الثالث وهو الجزء الرئيس يحتوي على ٤ محاور أساسية هي:

١. تمكين المشروع للشباب (اقتصادياً، واجتماعياً، ومن حيث القدرات والشخصية).
٢. تقييم الإجراءات المؤسسية لمؤسسات تمكين الشباب.
٣. التحديات التي تواجه الشباب في دعم مشاريعهم.
٤. تطلعات الشباب.

معدل الاستجابة

كانت العينة المستهدفة لهذه الدراسة هم الشباب أصحاب المشاريع الحاصلين على دعم مؤسسات وصناديق تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة. وزع الاستبيان على إجمالي ٥٠٣ مشارك في الدراسة، وقد حصلنا منها على ٢٥٧ استبيان مكتمل، إذ إن بعض المشاركين لم يكملوا الاستبيان مما يجعل معدل الاستجابة %٥١.١. وعلى الرغم من أن معدل الاستجابة للاستبيان كان ضعيفاً، إلا أنه يلبي معدل الاستجابة الذي أوصى به

العديد من الباحثين (Schutt, 2018; Babbie, 1990; Carley-Baxter, et al)،
(٢٠٠٩).

الخصائص الديموغرافية للمشاركين

يستكشف هذا القسم الخصائص الديموغرافية للمشاركين في الاستبيان مثل الجنس والحالة الاجتماعية وفئات العمر ومستوى التعليم والخبرة العملية وغيرها. يجري تقديم نتائج تحليل الاستبيان على شكل تكرارات ونسب مئوية.

الجنس

حاولت الدراسة الحالية تحقيق التوازن بين الجنسين في توزيع الاستبيانات. وقد تحقق ذلك نسبياً في هذه الدراسة، إذ يوضح الجدول (١) أن نسبة المشاركين من الذكور والإناث كانت متقاربة نسبياً، فقد شكل الذكور نسبة (٥٥.٣%) فيما بلغت نسبة الإناث (٤٤.٧%). كانت محاولة الحصول على توزيع متوازن للجنس بين المشاركين عملاً متعمداً من قبل الباحثة. جرى ذلك من أجل الحصول على آراء كل من الذكور والإناث في مجال تمكين الشباب وكيف يساهم ذلك في تعزيز قوة الدراسة.

جدول ١

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الجنس

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	142	55.3%
	أنثى	115	44.7%
	المجموع	257	100%

الحالة الاجتماعية وفئات العمر

فيما يخص الحالة الاجتماعية، أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٢) أن المتزوجين يشكلون نسبة (٦٢.٦%) يليهم العازبون بنسبة (٣٠%)، بينما شكلت الفئات الأخرى نسب ضئيلة. فيما يتعلق بفئات عمر المشاركين المستفيدين من مشاريع تمكين الشباب، فقد حصلت الفئة العمرية (من ٣١ إلى ٣٥ سنة) على أعلى نسبة بين الفئات الأخرى بنسبة (٢٨.٤%)، تلتها الفئة العمرية (٣٦ - ٤٠ سنة) بنسبة (٢١.٨%) فيما حصلت الفئة (أقل من ٢١ سنة) على النسبة الأقل في المجموعة (٠.٨%). وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين ٣٤.١٤ سنة.

جدول ٢

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الحالة الاجتماعية وفئات العمر

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية%
الحالة الاجتماعية	أعزب	79	30.7%
	متزوج	161	62.6%
	مطلق	14	5.4%
	أرمل	3	1.2%
	المجموع	257	100%
فئات العمر	أقل من ٢١	2	0.8%
	من ٢١ - ٢٥	39	15.2%
	من ٢٦ - ٣٠	36	14.0%
	من ٣١ - ٣٥	73	28.4%
	من ٣٦ - ٤٠	56	21.8%
	من ٤١ - ٤٥	30	11.7%
	أكثر من ٤٥	21	8.2%
	المجموع	257	100%

المستوى التعليمي

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، يوضح الجدول (٣) أن ما يزيد عن نصف المشاركين قد أكملوا المرحلة الجامعية (٥٨.٤٪)، يليهم الحاصلون على شهادة ثانوية (٢٥.٧٪)، ثم شهادة الدراسات العليا (١١.٣٪)، فيما من لم يكملوا المرحلة الثانوية شكلوا نسبة (٤.٧٪).

جدول ٣

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب المستوى التعليمي

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية%
المستوى التعليمي	اعدادي	12	4.7%
	ثانوي	66	25.7%
	جامعي	150	58.4%
	دراسات عليا	29	11.3%
	المجموع	257	100%

الجنسية

من حيث الجنسية، شكل مواطنو الدولة أغلبية المشاركين في الاستبيان بنسبة بلغت (٩٨.٤%)، والجدول (٤) يوضح تلك النتائج.

جدول ٤

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الجنسية

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية %
	اماراتي	253	98.4%
الجنسية	خليجي	3	1.2%
	أجنبي	1	0.4%
	المجموع	257	100%

العمل

أظهرت نتائج الاستبيان الموضحة في الجدول (٥) بأن ما يزيد عن نصف المشاركين (٥٦.٤%) يعملون، يليهم الذين أجابوا أنهم كانوا يعملون في السابق (١٦.٠%). فيما تساوت فئة (طالب وأعمل) وفئة (لم أعمل نهائياً) بنسبة بلغت (١٠.٩%). أما النسبة الأقل من المشاركين فكانوا من فئة الطلاب (٥.٨%).

جدول ٥

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب العمل

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية %
	أعمل	145	56.4%
	طالب	15	5.80%
العمل	طالب وأعمل	28	10.9%
	كنت أعمل	41	16.0%
	لا أعمل نهائياً	28	10.9%
	المجموع	257	100%

نوع الوظيفة

أظهرت نتائج نوع الوظيفة للمشاركين في الاستبيان والموضحة في الجدول (٦) أن ما يزيد عن نصف المشاركين يعملون في القطاع العام (٥٣.٣%)، يليهم الذين يعملون في القطاع الخاص (١٤.٤%)، ثم الذين يعملون في وظيفة التجارة (٥.١%). فيما شكل المستثمرون نسبة (٢.٣%) من إجمالي المشاركين.

جدول ٦

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الوظيفة

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية %
	تاجر	13	5.10%
	لا ينطبق	62	24.1%
نوع الوظيفة	طبيب في مستشفى	1	0.40%
(إذا كان	متقاعد	1	0.40%
موظفا)	مستثمر	6	2.30%
	موظف قطاع حكومي	137	53.3%
	موظف قطاع خاص	37	14.4%
	المجموع	257	%100

الراتب

فيما يتعلق بالراتب الذي يتقاضاه المشاركون في الاستبيان فقد كانت متفاوتة بين المشاركين، إذ يوضح الجدول (٧) ان فئة الرواتب بين (٢١-٣٠ ألف درهم) شكلت نسبة (٣٤.٦%) تلتها فئة الرواتب بين (١١-٢٠ ألف درهم) بنسبة (١٦.٣%) ثم الفئة بين (٣١-٤٠ ألف درهم) بنسبة (١٥.٦%). فيما بينت النتائج أن (٢.٣%) من المشاركين يحققون راتب أكثر من ٤٠ ألف درهم.

جدول ٧

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الراتب

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية %
	أقل من ١١ ألف	14	5.4%
	١١ - ٢٠ ألف	42	16.3%
	٢١ - ٣٠ ألف	89	34.6%
الراتب	٣١ - ٤٠ ألف	40	15.6%
	أكثر من ٤٠ ألف	6	2.3%
	لا ينطبق	66	25.7%
	المجموع	257	%100

محل الإقامة

تشير نتائج محل إقامة المشاركون والموضحة في الجدول (٨) بأن أغلب المشاركين يقطنون في إمارتي أبوظبي ودبي مشكلين نسبة (٧٣.١%). تلا ذلك المقيمون في إمارة الشارقة بنسبة (١٣.٢%)، ثم المقيمين في رأس الخيمة (٥.٤%) فعجمان (٣.٩%) ثم

الفجيرة (٣.٥%)، فيما شكل القاطنون في إمارة أم القيوين النسبة الأقل بين المشاركين (٠.٨%).

جدول ٨

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب محل الإقامة

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية %
	ابوظبي	97	37.7%
	دبي	91	35.4%
	الشارقة	34	13.2%
محل الإقامة	عجمان	10	3.9%
	ام القيوين	2	0.8%
	رأس الخيمة	14	5.4%
	الفجيرة	9	3.5%
	المجموع	257	%100

الحالة الصحية

فيما يخص الحالة الصحية للمشاركين، الجدول (٩) يوضح أن أغلب المشاركين (٩٢.٦%) سليمون صحياً، فيما شكل الذين يعانون من أمراض مزمنة بنسبة (٧.٠%)، وكان هناك مشارك فقط شخص واحد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

جدول ٩

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الحالة الصحية

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية %
	سليم	238	92.6%
الحالة الصحية	أعاني من مرض مزمن	18	7.00%
	من أصحاب الهمم	1	0.40%
	المجموع	257	%100

معلومات عن مؤسسات وصناديق الدعم

المؤسسات التي تدعم المشاريع

أظهرت النتائج الواضحة في الجدول (١٠) أن صندوق خليفة لدعم المشاريع ومؤسسة محمد بن راشد يشكلان نسبة (٨٥.٥%) من إجمالي المؤسسات التي تقدم الدعم لمشاريع الشباب المشاركين في الاستبيان، ويرجع السبب الأساسي لذلك لكونهما أول مؤسستين في الدولة تدعمان مشاريع الشباب، فضلا عن أنهما أكبر مؤسستين، وتقومان بتمويل المشاريع برأس المال، كما أنهما تغطيان الإمارات السبع كافة، تلتها مؤسسة رواد بنسبة (٨.١%) والتي تدعم وتمول مشاريع مواطنين امارة الشارقة فقط، ثم مؤسسة سعود بن صقر القاسمي بنسبة (٣.٩%) إذ إنها تقوم بدعم المشاريع من ناحية تسهيل الإجراءات في التسجيل واستخراج الرخص وغيرها ولكنها لا تقوم بالتمويل المادي، إذ يجري تحويل المشاريع التي في حاجة إلى تمويل مادي إلى صندوق خليفة، وللأسباب نفسها تنخفض نسبة المشاريع المدعومة من مؤسسة سعود المعلا بنسبة (١.٥%) ، في حين حصلت مؤسسة شرع على النسبة الأقل والتي بلغت (٠.٧%) وهي النسبة الأقل نظرا لكونها مؤسسة جديدة وتقوم بتمويل المشاريع الابتكارية غير المكررة والتي ستعود بالنفع على إمارة الشارقة.

جدول ١٠

التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات التي تدعم مشاريع الشباب

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية %
	صندوق خليفة لدعم المشاريع	126	49%
اسم المؤسسة التي تدعم مشروعك	مؤسسة محمد بن راشد	94	36.5%
	مؤسسة رواد	21	8.1%
	مؤسسة شرع	2	0.7%
	مؤسسة سعود بن صقر	10	3.9%
	مؤسسة سعود المعلا	4	1.5%
	المجموع	257	100%

نوع الدعم

بخصوص نوع الدعم الذي حصل عليه المشاركون، أشارت النتائج الموضحة في الجدول (١١) ما يقارب من ثلث المشاركين (٣٩.٩%) أجابوا بأنهم حصلوا على إعفاء من الرسوم، تلاها من أجابوا بحصولهم على والاستشارة والتدريب (٢٩.٤%)، فيما تقاربت نسب

الذين حصلوا على قرض مالي (١٣.٥%) وعلى التسويق والإعلان (١٢.٢%) وبهذا نستنتج أن الإعفاء من الرسوم هو الخدمة الأكبر التي حصل عليه المشاركون.

جدول ١١

التكرارات والنسب المئوية لنوع الدعم الذي حصل عليه الشباب

النسبة المئوية %	التكرارات	أوجه المتغير	المتغير
39.9%	103	إعفاء من الرسوم	
29.4%	75	الاستشارة والتدريب	
13.5%	35	الحصول على قرض مالي	
12.2%	31	التسويق	نوع الدعم الذي حصلت عليه
4.0%	10	الحصول على منحة مالية	
1.0%	3	الحصول على ارض تجارية	
100%	257	الاجمالي	

إحصائيات عن المشاريع

عمر المشروع

تشير النتائج الموضحة في الجدول (١٢) إن أغلب المشاريع (٧٦.٧%) يتراوح عمرها بين سنة وخمس سنوات، في حين شكلت المشاريع التي تجاوزت ٥ سنوات نسبة (١٧.٩%) أما باقي المشاريع (٥.٤%) فكانت عمرها أقل من سنة.

جدول ١٢

التكرارات والنسب المئوية لعمر المشاريع التي يمتلكها الشباب

النسبة المئوية %	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	أوجه المتغير	المتغير
5.4%	13	أقل من سنة	
17.9%	46	أكثر من ٥ سنوات	عمر المشروع
76.7%	198	من سنة الى ٥ سنوات	
100%	258	المجموع	

نوع المشروع

توضح النتائج في الجدول (١٣) أن أكثر من ثلث المشاريع تركزت في قطاع المأكولات والمشروبات (٣٥.٨%) تلتها مشاريع التصميم والازياء والتجميل بنسبة (٢٣.٧%)، ثم مشاريع التعليم والتدريب بنسبة (١١.٧%)، ومشاريع العقارات والمقاولات والصيانة بنسبة

(٨.٦%) ومشاريع التكنولوجيا بنسبة (٧.٤%) ومشاريع السفر والضيافة بنسبة (٣.٤%). إذ شكلت هذه المشاريع مجتمعة نسبة (٤٩.١%) من إجمالي المشاريع وتوزعت المشاريع المتبقية بين مشاريع النقل والتوصيل والأعمال الحرفية واللياقة البدنية.

جدول ١٣

التكرارات والنسب المئوية لنوع المشاريع التي يمتلكها

النسبة المئوية %	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	أوجه المتغير	المتغير
35.8%	92	مأكولات ومشروبات	
23.7%	61	تصميم وأزياء وتجميل	
11.7%	30	تعليم وتدريب	
8.6%	22	عقارات ومقاولات وصيانة	
7.4%	19	تكنولوجيا	
4.3%	11	سفر وضيافة	
2.3%	6	غير محدد	نوع المشروع
3.1%	8	مفروشات وديكور وقرطاسية	
0.8%	2	نقل وتوصيل	
0.8%	2	استشارات	
0.8%	2	مصنع	
0.4%	1	أعمال حرفية	
0.4%	1	لياقة البدنية	
%100	257	الاجمالي	

عدد الموظفين في المشروع

بخصوص عدد الموظفين في المشروع، أشارت النتائج الموضحة في الجدول (١٤) أن نسبة (٦١.٥%) من المشاريع توظف من ١ إلى ٥ عامل، تلتها المشاريع التي توظف من ٦ إلى ٥٠ عاملاً بنسبة (٣٤.٦%) في حين كانت النسبة الأقل (٣.٩%) من نصيب المشاريع التي توظف أكثر من ٥٠ موظفاً. وبناء على ذلك نستنتج أن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تشكل نسبة (٩٦.١%) من عدد مشاريع الشباب، فيما بلغت نسبة المشاريع المتوسطة (٣.٩%).

جدول ١٤

التكرارات والنسب المئوية لعدد الموظفين في المشاريع التي يمتلكها الشباب

المتغير	أوجه المتغير	عدد أفراد عينة الدراسة (التكرارات)	النسبة المئوية %
عدد الموظفين	أكثر من ٥٠ موظف	10	3.90%
في المشروع	من ١ إلى ٥ موظفين	158	61.5%
	من ٦ إلى ٥٠ موظف	89	34.6%
	الاجمالي	257	%100

تحليل النتائج الرئيسية

يتكون الاستبيان الرئيس من ٤ محاور رئيسة هي: (١) تمكين المشروع للشباب، (٢) تقييم الإجراءات المؤسسية لمؤسسات تمكين الشباب، (٣) المشكلات التي تواجه الشباب في دعم مشاريعهم، (٤) تطلعات الشباب لبرامج تمكين الشباب من المشاريع الصغيرة. جرى تحليل بيانات الاستبيان للمحاور السابقة بواسطة الإحصاءات الوصفية مستخدماً المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومدة الثقة. والجدول (١٥) يوضح قيم فترات الثقة المستخدمة في هذه الدراسة لتقييم مستوى تصورات المشاركين.

جدول ١٥

درجات مدة الثقة المستخدمة في الدراسة

المستوى	المتوسط الحسابي
منخفض جداً	من ١ إلى أقل من ١.٧٥
منخفض	من ١.٧٥ إلى أقل من ٢.٥
متوسط	من ٢.٥ إلى أقل من ٣.٢٥
مرتفع	أكثر من ٣.٢٥

تمكين المشروع للشباب

يوضح الجدول (١٦) نتائج الاستبيان في متغير مدى تمكين المشروع للشباب اقتصادياً واجتماعياً ومن حيث القدرات والشخصية. ومن خلال النظر إلى فترة الثقة للمتوسط العام لدرجة الموافقة على التأثير الإيجابي لتمكين المشروع للشباب بشكل عام (μ)، تبين أن قيمة الحد الأدنى لهذا المتوسط تقع بين (٢.٥ إلى أقل من ٣.٢٥). ومن ثم نستطيع القول إن الشباب يرون أن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تساهم في تمكينهم بدرجة متوسطة، إذ أظهرت قيمة المتوسط الحسابي للمحور (٣.١٤) وكانت قيمة الحد الأدنى لمدة الثقة أكبر من ٢.٥ وليس أكبر من ٣.٢٥.

جدول ١٦

مستوى تأثير المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل عام في تمكين الشباب الإماراتي

المحور	درجة الموافقة على التأثير الإيجابي (من وجهة أفراد عينة الدراسة)	فترة الثقة لمتوسط درجة الموافقة على التأثير الإيجابي * (من وجهة أفراد عينة الدراسة)		الانحراف المتوسط الحسابي	مستوى التأثير
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
التمكين الاقتصادي	2.49	2.40	2.59	0.77	منخفض
التمكين الاجتماعي	3.41	3.31	3.50	0.79	مرتفع
تمكين القدرات والشخصية	3.52	3.61	3.61	0.72	مرتفع
بشكل عام	3.14	3.06	3.14	0.65	متوسط

* جرى إيجاد مدة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha = 0.05$)

ومن خلال الاطلاع على مدد الثقة لمتوسط درجة الموافقة على التأثير الإيجابي لتمكين الشباب على المحاور المختلفة كلاً على حدة (μ)، تبين أن درجة تأثير تمكين الشباب وفقاً للمحاور الاقتصادية والاجتماعية وتمكين القدرات متفاوتة. ففي حين كان تأثير المشاريع على تمكين القدرات والشخصية والتمكين الاجتماعي مرتفعاً، حصل مجال التمكين الاقتصادي على مستوى تأثير منخفض، إذ بلغ المتوسط الحسابي لدرجة موافقة الشباب على مدى تمكين المشروع لقدراتهم وشخصياتهم (3.02) من 4 درجات بمستوى تأثير مرتفع بمدة ثقة أكبر من (3.25) و بانحراف معياري صغير (0.65) مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في الآراء تجاه هذا التأثير. هذه النتيجة هي الأعلى من بين المحاور الثلاثة وهي متقاربة نسبياً مع درجة موافقة الشباب على مدى تمكين المشروع لهم اجتماعياً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.41) بمستوى تأثير مرتفع بمدة ثقة أكبر من (3.25) وانحراف معياري قليل التشتت بلغ (0.79). فيما حصلت نتائج تمكين الشباب اقتصادياً على الدرجة الأقل، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.49) بدرجة تأثير منخفض بلغت ومدة ثقة تقع بين (1.75) إلى أقل من (2.0).

ومن خلال التحليل التفصيلي لنتائج محور تمكين المشروع للشباب اقتصادياً والموضح في الجدول (١٧) يتضح بأن جميع نتائج المتوسطات الحسابية كانت بين (1.61) الى (2.93)، بمستويات تأثير متوسطة ومنخفضة جداً. إذ حققت العبارة (تمكنت من توسعة مشروعني وافتتاح أفرع أخرى) درجة متوسط حسابي بتأثير منخفض جداً (1.61) وانحراف معياري بلغ (1.0).

بهذا نستنتج أن المشاريع لم تمكن الشباب بشكل فعال في توسيع مشاريعهم وافتتاح مشاريع أخرى. إلا أن هذه النتيجة كانت متفاوتة في إجابات الشباب، إذ بلغت الانحراف المعياري للعبارة (١.٠)، مما يعني وجود تشتت في إجابات المشاركين. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (كينز) التي خلصت إلى أن مهارات تنظيم المشاريع والمنافسة والموارد المالية والقوانين المحلية هي عوامل رئيسية تؤثر في نمو المشاريع الصغيرة.

جدول ١٧

مستوى تأثير المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في التمكين الاقتصادي للشباب الإماراتي

مستوى التأثير	فترة الثقة لمتوسط		التمكين الاقتصادي		
	درجة الموافقة على التأثير الإيجابي * (من وجهة أفراد عينة الدراسة)	درجة الموافقة على التأثير الإيجابي * (من وجهة أفراد عينة الدراسة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
متوسط	3.05	2.82	2.93	0.95	أصبحت أكثر استقلالاً مادياً
متوسط	2.87	2.63	2.75	0.98	أصبحت قادراً على ادخار الأموال
متوسط	2.73	2.50	2.61	0.92	استطعت أن اسدد جميع التزاماتي المالية
ضعيف	2.68	2.45	2.56	0.92	أصبحت قادرة على شراء ما أريد
ضعيف	2.59	2.36	2.47	0.94	مكنني المشروع من العيش في رفاة أكثر
ضعيف جداً	1.74	1.49	1.61	1.00	تمكنت من توسعة مشروعي وافتتاح أفرع أخرى
ضعيف	2.59	2.40	2.49	0.77	بشكل عام

* جرى إيجاد مدة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha = 0.05$)

نتائج محور التمكين الاجتماعي (الموضحة في الجدول رقم ١٨) ونتائج التمكين من حيث القدرات والشخصية (الموضحة في الجدول رقم ١٩)، كانت جميعها مرتفعة إذ إن المتوسط الحسابي لعبارات المحورين كانت بين (٣.٣٥ و ٣.٥٨). هذا يعني أن نتائج محور التمكين الاجتماعي ومحور تمكين القدرات كانت مرتفعة وسبب انخفاض الدرجة الكلية لمتغير تمكين الشباب يعود إلى محور التمكين الاقتصادي، إذ أثر بشكل سلبي في نتائج المحور الكلي لتمكين الشباب.

وممكن أن نرجع ارتفاع نتائج التمكين من الناحية الاجتماعية والقدرات الشخصية إلى اختلاط الشباب من أصحاب المشاريع مع أفراد المجتمع وزيادة التفاعل والعلاقات مع الآخرين مما يؤثر ايجاباً في شخصية الفرد.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الحمادي والغرابية) والتي أظهرت أن برامج تمكين الشباب تتوزع بين التمكين الاجتماعي (٤٧.٢%)، والتمكين الاقتصادي (٣١.٦%)، والمشاركة في القرار (٢١.٢%) فضلاً عن مهارات مواجهة التحديات وحل المشكلات.

جدول ١٨

مستوى تأثير المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في التمكين الاجتماعي للشباب الإماراتي

مستوى التأثير	فترة الثقة لمتوسط درجة		درجة الموافقة على		التمكين الاجتماعي
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التأثير الإيجابي (من وجهة أفراد عينة الدراسة)	التأثير الإيجابي (من وجهة أفراد عينة الدراسة)	
مرتفع	3.54	3.34	0.82	3.44	أصبحت اجتماعياً أكثر
مرتفع	3.54	3.34	0.81	3.44	تمكنت من بناء صداقات وعلاقات اجتماعية جديدة
مرتفع	3.52	3.31	0.84	3.41	أصبحت لدي مكانة اجتماعية أكبر واكتسبت احترام الأفراد والمجتمع من حولي
مرتفع	3.55	3.35	0.80	3.45	تواصلت مع عائلتي وعلاقتي بهم أصبحت أقوى
مرتفع	3.46	3.25	0.86	3.35	أصبحت أكثر مقدرة على المشاركة في أغلب المناسبات الاجتماعية
مرتفع	3.46	3.25	0.87	3.35	تواصلت مع أصدقائي وعلاقتي بهم أصبحت أقوى
مرتفع	3.50	3.31	0.87	3.41	بشكل عام

* جرى إيجاد مدة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha = 0.05$)

جدول ١٩ : مستوى تأثير المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في تمكين القدرات

والشخصية للشباب الإماراتي

مستوى التأثير	فترة الثقة لمتوسط درجة الموافقة على التأثير (من وجهة أفراد عينة الدراسة)		درجة الموافقة على التأثير الإيجابي (من وجهة أفراد عينة الدراسة)		تمكين المشروع للشباب من حيث القدرات والشخصية
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
مرتفع	3.59	3.41	0.76	3.50	أصبحت أكثر جرأة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات
مرتفع	3.59	3.41	0.75	3.50	أصبحت أكثر قدرة على المناقشة والحوار في مختلف المواضيع
مرتفع	3.59	3.40	0.77	3.49	أعطاني القدرة على اتخاذ قراراتي الشخصية باستقلالية
مرتفع	3.66	3.49	0.72	3.58	أصبحت أكثر ثقة بنفسني
مرتفع	3.64	3.45	0.75	3.54	مكنني المشروع من أن أكون أكثر حافزية في العمل وأكثر عطاء
مرتفع	3.62	3.43	0.77	3.52	مكنني المشروع من التخطيط للمستقبل بشكل أفضل
مرتفع	3.61	3.43	0.72	3.52	بشكل عام

* جرى إيجاد مدة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha = 0.05$)

تقييم الإجراءات المؤسسية لمؤسسات تمكين الشباب

يظهر الجدول (٢٠) نتائج محور تقييم الإجراءات المؤسسية لمؤسسات تمكين الشباب. إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور (٢.٨٢) بدرجة تأثير متوسطة وانحراف معياري صغير بلغ (٠.٦٧)، مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في آراء المشاركين تجاه هذا التأثير. وبالنظر إلى عبارات المحور، كانت نتائج المتوسطات الحسابية متقاربة وتقع بين (٢.٦٩) و (٢.٨٧) وانحراف معياري صغير يقع بين (٠.٧٨) و (٠.٨٩). وهذا يتوافق مع دراسة (النداوي) والتي استنتجت أن ضعف دور المشاريع الصغيرة في التنمية يرجع إلى ضعف الدعم الحكومي لهذا القطاع، كما تتوافق هذه النتائج مع دراسة (سيف الدين) والتي استنتجت أن سهولة الحصول على التمويل له أثر مباشر في نجاح المشروع.

جدول ٢٠

اتجاهات الشباب حيال تقييم الإجراءات المؤسسية لمؤسسات وصناديق تمكين الشباب

مستوى التأثير	فترة الثقة لمتوسط		درجة الموافقة على		تقييم الإجراءات المؤسسية لمؤسسات تمكين الشباب
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التأثير الإيجابي *	التأثير الإيجابي (من وجهة أفراد عينة الدراسة)	
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
متوسط	2.97	2.77	0.78	2.87	إجراءات التقدم لطلب الدعم سهلة للغاية وميسرة
متوسط	2.92	2.73	0.79	2.83	تقدم مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة التوجيه والإرشاد
متوسط	2.95	2.75	0.82	2.85	تهتم مؤسسات دعم المشاريع بتدريب رواد الأعمال
متوسط	2.94	2.75	0.78	2.85	هناك قواعد وشروط صعبة تفرضها المؤسسة
متوسط	2.80	2.58	0.89	2.69	برامج تمكين الشباب من المشاريع الصغيرة تدعم أي مشروع مقدم له
متوسط	2.85	2.73	0.67	2.82	بشكل عام

* جرى إيجاد مدة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha = 0.05$)

المشكلات التي تواجه الشباب

أظهرت النتائج في محور (المشكلات التي تواجه الشباب) كما يوضحها الجدول (٢١) درجة تأثير عالية في محور المشكلات المالية والمشكلات الثقافية بمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٠) و (٣.٣١) وانحراف معياري صغير بلغ (٠.٥٩ و ٠.٦١) على التوالي، مما يدل على وجود اتفاق في درجة الموافقة وعدم وجود تشتت كبير في آراء المشاركين تجاه هذا التأثير. فيما حقق محور المشكلات البيروقراطية الدرجة الأقل بين المحاور (٣.١٩) بدرجة تأثير متوسطة وانحراف معياري صغير بلغ (٠.٦٥) مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في آراء المشاركين تجاه هذا التأثير. وهذا يعني أن درجة موافقة المشاركين على وجود مشاكل مالية ومشاكل ثقافية كانت عالية، في حين أن المشاكل البيروقراطية هي الأقل تأثيراً بين المحاور. وبهذا نستنتج أن المشاركين اتفقوا بدرجة عالية على وجود مشاكل مالية

وثقافية وبدرجة أقل على وجود مشاكل بيروقراطية. ويرجع ذلك إلى أن ليست كل المؤسسات الداعمة تقوم بتمويل المشروع مالياً، لأن هناك مؤسسات تدعم المشروع من جوانب أخرى مثل تيسير إجراءات إصدار الرخصة أو التدريب وتقديم الاستشارات وغير ذلك. وهذا يتفق مع دراسة (مثنيني)، ودراسة (كينز)، ودراسة (فودة)، ودراسة (أوميح وجيديوفور وأوغوو)، إذ اتفقت هذه الدراسات إلى وجود قصور في الجوانب المادية والثقافية اللازمة لإدارة المشاريع، مما يستدعي ضرورة تدخل الحكومات لحل هذه المشاكل.

جدول ٢١

اتجاهات الشباب حيال التحديات التي تواجههم

المشكلات التي تواجه الشباب	درجة الموافقة على التأثير		فترة الثقة لمتوسط درجة الموافقة		مستوى التأثير
	الإيجابي (من وجهة أفراد عينة الدراسة)	الإيجابي (من وجهة أفراد عينة الدراسة)	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
مشكلات مالية	3.40	0.59	3.33	3.47	عالية
مشكلات بيروقراطية	3.19	0.65	3.11	3.27	متوسطة
مشكلات ثقافية	3.31	0.61	3.23	3.38	عالية
بشكل عام	3.30	0.55	3.23	3.36	عالية

* جرى إيجاد مدة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha = 0.05$)

تطلعات الشباب

أظهرت النتائج في محور تطلعات الشباب كما يوضحها الجدول (٢٢) درجة تأثير عالية بلغت (٣.٧٣) وانحراف معياري صغير بلغ (٠.٦٢). وبعرض نتائج المحاور الفرعية (تطلعات الدعم وتطلعات الإجراء)، كانت النتائج نتائج المتوسطات الحسابية عالية ومن ثم درجة تأثير عالية وكانت كذلك الانحرافات المعيارية صغيرة مما يدل على وجود اتفاق في درجة الموافقة وعدم وجود تشتت كبير في آراء المشاركين تجاه هذا التأثير. وهذا يتفق مع دراسة (مثنيني)، ودراسة (كينز)، ودراسة (فودة)، ودراسة (أوميح وجيديوفور وأوغوو) إذ أن جميع الدراسات ترى ضرورة تدخل الحكومات في حل مشكلات تمكين الشباب ووضع الحلول المناسبة لدعم المشاريع الاقتصادية.

جدول ٢٢

اتجاهات الشباب حيال التطلعات المستقبلية

مستوى التأثير	فترة الثقة لمتوسط درجة الموافقة		درجة الموافقة على التأثير		التطلعات
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
عالية	3.80	3.64	0.64	3.72	تطلعات الدعم
عالية	3.82	3.67	0.38	3.74	تطلعات الإجراء
عالية	3.82	3.67	0.62	3.73	بشكل عام

* جرى إيجاد مدة الثقة للمتوسط عند مستوى معنوية (مستوى دلالة نظري) محدد مسبقاً ($\alpha = 0.05$)

ملخص النتائج الكمية

استهدفت الدراسة الحالية الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في دولة الإمارات العربية المتحدة. جرى تحليل بيانات الاستبيانات من ٢٥٧ مشارك باستخدام برنامج SPSS. تناول التحليل المعلومات الديموغرافية للمشاركين فضلاً عن معلومات عن المشاريع وعن الشباب أصحاب هذه المشاريع. وأظهرت نتائج تحليل الجزء الرئيس من الاستبيان أن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تساهم بنسبة كبيرة في تمكين الشباب اجتماعياً ومن حيث القدرات والشخصية وبنسبة أقل في التمكين الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن الشباب لديهم العديد من المشكلات والتحديات والتطلعات.

الخاتمة

إن الدور المهم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر واضح في جميع أنحاء العالم. تترك هذه المشاريع بصماتها على المشهد الاقتصادي نظراً لأهميتها الاستراتيجية في إعادة هندسة القطاعات الصناعية والتجارية والإنتاجية. يساهم هذا القطاع بدور كبير في الناتج المحلي الإجمالي كما أن له إسهامات فعالة في تنمية وتمكين الشباب ومعالجة المشاكل الاجتماعية. لذلك تستثمر البلدان النامية والمتقدمة موارد كبيرة في برامج تمكين الشباب، ويُنظر إلى زيادة الأعمال الشبابية بشكل متزايد على أنها جزء من حل لمواجهة العديد من المشكلات في المجتمع.

جرى الاعتراف بقطاع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات لدوره في توفير السلع والخدمات، وتحسين المنافسة، وتعزيز الابتكار، وخلق فرص العمل، والقضاء على البطالة بين المواطنين. جرى التأكيد على الدور المهم للمشاريع الصغيرة في

رؤية الإمارات، وهي تطوير المخطط الذي يحاول تحويل الإمارات إلى دولة ريادية في جميع المجالات يقودها الشباب المواطن.

ونظراً لأهمية هذا الأمر تناولت هذه الدراسة دور المشاريع الصغيرة والمتناهية في تمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة، هناك حاجة إلى فهم دور هذا القطاع الحيوي في تمكين الشباب. نظراً لأن وجهات النظر المختلفة تحيط دائماً بتعريف قضية ما وتحدد الحلول المختارة، فقد جرى إعداد هذه الدراسة بغرض استكشاف وجهات نظر مؤسسات التمكين بشأن التمكين في الدولة.

من المؤكد أن الكشف عن وجهات نظر المشاركين يعزز فهمنا ليس فقط لظروف تمكين الشباب، ولكنه يكشف أيضاً عن المسارات ووجهات النظر المتباينة بشأن هذا الموضوع وهو ما يسهم في الاطلاع على هذه القضية من أوجه مختلفة.

استنتجت الدراسة أن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تساهم بشكل فعال في تمكين الشباب. كما أفرزت الدراسة جملة من التحديات والمشكلات التي تواجه الشباب أصحاب المشاريع. وقد أوصت الدراسة بجملة من التوصيات لمختلف الأطراف بما فيهم الحكومة ومؤسسات دعم الشباب والقطاع الخاص والشباب.

التوصيات

- توصلت هذه الدراسة الى جملة من التوصيات التي قد تساعد مختلف الأطراف في زيادة الوعي بأهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتناهية في تمكين الشباب والتعرف على المشاكل والتحديات التي تؤثر في رواد الأعمال ومؤسسات الدعم، ومن أهم تلك التوصيات:
- وضع استراتيجية متكاملة على مستوى الدولة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تحدد دورها في خطط التنمية كونها قطاعاً حيوياً مهماً.
- مراجعة السياسة المالية الحالية بما في ذلك مراجعة الشروط المعقدة للبنوك في تمويل المشاريع وتسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر على الموارد المالية التي يحتاجونها بحيث تكون عملية التقديم للحصول على التمويل بسيطة قدر الإمكان ويجب أن تكون نقاط الوصول للدعم سهلة للجميع، وإنشاء صناديق استثمارية تعمل على توفير الدعم لتمويل مشاريع الشباب.
- التنسيق لتمكين رواد الأعمال الشباب الذين نجحوا في مشاريعهم أن يؤدوا دوراً في تحفيز رواد الأعمال الجدد من خلال توضيح إمكانيات تحقيق النجاح في الأعمال التجارية المختلفة.

- تنفيذ برامج إرشادية وتوعوية واسعة باستخدام جميع وسائل التواصل للتعريف بالمشاريع الاستثمارية الصغيرة وبالتسهيلات الحكومية وبجهات الإقراض والتمويل لتوعية وتشجيع الشباب للاستفادة منها.
- التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة لنقل الخبرات العالمية في مجال دعم المشاريع الصغيرة ومحاكاة التجارب العالمية الناجحة في مجال المشاريع.
- إنشاء هيئة حكومية تكون المرجعية للمشروعات الصغيرة مسؤوليتها توفير المناخ الملائم لعمل تلك المشاريع وتقديم الدعم وإجراء دراسات الجدوى واستخراج التصاريح.
- توفير غطاء تنظيمي وقانوني حاضن للمشروعات الصغيرة للتعامل السريع مع المشاكل التي تواجهها وتوفير الحماية اللازمة لها من خلال إجراءات نظامية وقانونية خاصة.
- استحداث مراكز تدريب وطنية تعمل على تعزيز القدرات الفنية والمهنية للشباب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي وتطوير التعليم الفني لإعداد فنيين مهرة قادرين على العمل بتلك المشاريع.
- دعم حاضنات الأعمال لتأهيل المشاريع الصغيرة واكسابها القدرة على المنافسة وتدريبها على متطلبات الجودة.
- تشجيع الجامعات على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التطبيقية عن المشاريع الصغيرة وكيفية النهوض بها.
- إعداد وتنفيذ برامج مجتمعية لرفع الوعي المجتمعي بالعمل الحر، إذ إنه أصبح ضرورة في ظل التحول الوطني.
- تطبيق آلية الشباك الواحد لإنجاز كل الأمور المتعلقة بالمشاريع.
- وضع قرار تخصيص ١٠% من المشتريات الحكومية للمشاريع الصغيرة حيز التنفيذ.
- يجب على الحكومة إعادة تركيز اهتمامها على تعزيز المهارات الفنية والمهنية بوصفها وسيلة مستدامة لتطوير ريادة الأعمال والتوظيف الذاتي وتمكين الشباب. يجب أن يجري هذا من حيث جعل المناهج الدراسية تعكس الاحتياجات الحالية. يجب أن يعزز المنهج ثقافة إدارة المشاريع وريادة الأعمال بوصفها خيارا مهنيا قابلا للتطبيق، ويلهم ويجهز الشباب في المجتمع المحلي للتعلم والنجاح من خلال المشاريع، وزيادة الوعي المجتمعي. إذا جرى تحقيق ذلك، فسيؤدي ذلك إلى تقليل اللامبالاة تجاه التعليم الفني من الشباب ومن ثم إدخالهم في ثقافة الاعتماد على الذات.
- دعم أجندة ريادة الأعمال والابتكار وخلق الثروة بطريقة أكثر استدامة. هذا التوجه من شأنه أن يكمل أجندة الدولة والتي تهدف إلى خلق بيئة مواتية يمكن أن تزدهر فيها ريادة الأعمال وتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

- يجب أن يكون للشباب أصحاب المشاريع مبادرات استباقية في السعي للحصول على معلومات عن السوق والمنتجات والدعم المتاح والفرص الأخرى لتنمية أعمالهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم السعي بنشاط والاستفادة من الشبكات التي يمكن أن تربطهم بخدمات الدعم. يجب عليهم دعم بعضهم بعض في أعمالهم ومشاركة المعلومات بشأن الأسواق والتحديات وغيرها.

الملاحق

الاستبانة



استبيان حول

تمكين الشباب الاماراتي بواسطة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

أخي الكريم، أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة علمية عن (تمكين الشباب الاماراتي بواسطة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر)، وإذ نقدر تعاونكم البناء في الاستجابة لمفردات هذا الاستبيان على أساس آرائكم الفعلية، لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة عن هذه الأسئلة، علماً أن جميع البيانات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن تعاونكم يعد أساسياً لإنجاح هذه الدراسة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،

شاكرين لكم جهودكم وحسن تعاونكم...

أولاً: البيانات الأولية

الجنس:

أنثى	ذكر

العمر:

أقل من 21	من 21- 25	من 26- 30	من 31- 35	أكبر من 35

المستوى التعليمي:

ابتدائي	اعدادي	ثانوي	جامعي	دراسات عليا

الجنسية:

اماراتي	خليجي	عربي	أجنبي

محل الإقامة:

أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	ام القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة

الحالة الاجتماعية:

متزوج	أعزب	أرمل	مطلق

الحالة الصحية:

سليم	أعاني من مرض مزمن	من ذوي الهمم	أخرى

الحالة العملية:

طالب	طالب واعمل	أعمل	كنت أعمل	لم أعمل نهائياً

نوع الوظيفة (إذا كان موظفاً):

موظف (قطاع حكومي)	موظف (قطاع خاص)	تاجر	مستثمر	أخرى

الراتب (إذا كان موظفاً):

أقل من ١٠ آلاف	من ١١ - ٢٠ ألف	من ٢١ - ٣٠ ألف	من ٣١ - ٤٠ ألف	أكثر من ٤٠ ألف

ثانياً: بيانات عن مؤسسات الدعم والمشاريع

اسم المؤسسة التي تدعم مشروعك:

اختار المناسب	صندوق خليفة لدعم المشاريع
	مؤسسة محمد بن راشد
	مؤسسة رواد
	مركز شراع
	مؤسسة سعود بن صقر
	مؤسسة سعود المعلا

عمر المشروع:

أقل من سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات

نوع الدعم الذي حصلت عليه (يمكنك اختيار أكثر من واحد):

قرض مالي	
الاستشارة والتدريب	
ارض تجارية	
إعفاء من بعض الرسوم	
منحة مالية	
التسويق	
غير ذلك (انكرها)	

ثالثاً: البيانات الرئيسية

أذكر درجة التحقق على كل من المحاور الآتية :

مدى تمكين المشروع للشباب اقتصادياً:

لم يتحقق مطلقاً (1)	تحقق بدرجة قليلة (2)	تحقق بدرجة متوسطة (3)	تحقق بدرجة كبيرة (4)	ما هي درجة التحقق
				١. أصبحت أكثر استقلالاً مادياً
				٢. أصبحت قادراً على ادخار الأموال
				٣. استطعت أن أسدد جميع التزاماتي المالية
				٤. أصبحت أكثر قدرة على شراء ما أريد به
				٥. مكنتني المشروع من العيش في رفاهية أكثر
				٦. أصبحت أكثر قدرة على الإنفاق على عائلتي
				٧. تمكنت من توسعة مشروعي وافتتاح أفرع أخرى

مدى تمكين المشروع للشباب اجتماعياً:

لم يتحقق مطلقاً (1)	تحقق بدرجة قليلة (2)	تحقق بدرجة متوسطة (3)	تحقق بدرجة كبيرة (4)	ما هي درجة التحقق
				١. أصبحت اجتماعياً أكثر.
				٢. تمكنت من بناء صداقات وعلاقات اجتماعية جديدة.
				٣. أصبحت لدي مكانة اجتماعية أكبر واكتسبت احترام الأفراد والمجتمع من حولي.
				٤. تواصلت مع عائلتي وعلاقتي بهم أصبحت أقوى
				٥. أصبحت أكثر مقدرة على المشاركة في أغلب المناسبات الاجتماعية.
				٦. تواصلت مع أصدقائي وعلاقتي بهم أصبحت أقوى

مدى تمكين المشروع للشباب من حيث القدرات والشخصية:

لم يتحقق مطلقاً (1)	تحقق بدرجة قليلة (2)	تحقق بدرجة متوسطة (3)	تحقق بدرجة كبيرة (4)	ما هي درجة التحقق
				١. أصبحت أكثر جرأة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات.
				٢. أصبحت أكثر قدرة على المناقشة والحوار في مختلف المواضيع.
				٣. أعطاني القدرة على اتخاذ قراراتي الشخصية باستقلالية.
				٤. أصبحت أكثر ثقة بنفسني.
				٥. مكنتني التمكين من أكون أكثر حافزية في العمل وأكثر عطاء.
				٦. مكنتني المشروع من التخطيط للمستقبل بشكل أفضل.

تقييم الإجراءات المؤسسية لمؤسسات تمكين الشباب:

غير موافق بشدة (1)	غير موافق (2)	موافق (3)	موافق بشدة (4)	ما هي درجة الموافقة عن
				١. إجراءات التقدم لطلب الدعم سهلة للغاية وميسرة
				٢. تقدم مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة التوجيه والإرشاد اللازم.
				٣. تهتم مؤسسات دعم المشاريع بتدريب رواد الأعمال الشباب
				٤. هناك قواعد وشروط صعبة تفرضها المؤسسة
				٥. برامج تمكين الشباب من المشاريع الصغيرة تدعم أي مشروع مقدم لها.
				٦. تتابع مؤسسات الدعم المشاريع الشبابية وتقدم لها النصح والدعم في حالة التعثر

المشكلات التي تواجه الشباب في دعم مشاريعهم:

غير موافق بشدة (1)	غير موافق (2)	موافق (3)	موافق بشدة (4)	ما هي درجة موافقتك عن
أولاً: مشكلات مالية وتمويلية				
				١. صعوبات الحصول على تمويل كافي لمساندة المشروع وعبر مراحل المختلفة (ولا سيما في أثناء مرحلة الفكرة التمهيديّة، والتأسيس)
				٢. ارتفاع تكاليف تأسيس المشاريع ولا سيما الإجراءات والرسوم المحلية والاتحادية
				٣. البنوك التجارية عازقة بشكل عام عن تمويل المشاريع الناشئة، وتطلب ضمانات كثيرة للمشاريع الصغيرة وتفرض أسعار فوائد مرتفعة.
				٤. يواجه رواد الأعمال صعوبة في الحصول على موقع أو أراضٍ للمشروع وكذلك في بعض الحالات صعوبة تأمين مصدر الطاقة والمياه للمشروع
ثانياً: مشكلات بيروقراطية تتعلق بالمؤسسات الداعمة				
				٥. طول مدة إجراءات إنشاء المشاريع وصعوبة الحصول على التراخيص المطلوبة
				٦. عدم وضوح اللوائح والمتطلبات لإنشاء المشاريع وتداخل المحلي والاتحادي لدى رائد العمل
				٧. قلة عدد حاضنات الأعمال يحرم المشاريع الناشئة من الاستفادة من خدماتها وبخاصة خلال السنوات الأولى من التشغيل
				١. ضعف المتابعة والتوجيه والإرشاد من المؤسسة الداعمة
ثالثاً: مشكلات ثقافية				
				٨. الثقافة السائدة في أوساط الشباب المواطنين تضع فكرة الحصول على عمل حكومي كأولوية قصوى لهم
				٩. هنالك صعوبة في الحصول على المعلومات التفصيلية التي تساعد على اتخاذ قرار ملائم حول تأسيس المشاريع
				١٠. صعوبة الحصول على معلومات عن السوق والتي تساهم في دراسة جدوى المشاريع
				١١. الخوف من الفشل

١. تطلعات الشباب لبرامج تمكين الشباب من المشاريع الصغيرة:

ما هي درجة موافقتك عن:	موافق بشدة (4)	موافق (3)	رافض (2)	رافض بشدة (1)
أولاً: تطلعات تنظيمية				
١. شمولية البرامج لكافة الشباب المواطنين في الدولة				
٢. رعاية الدولة للمشاريع في بدايتها				
٣. تكثيف ونشر المعلومات للشباب عن المشاريع المستقبلية للشباب				
٤. تحفيز الدولة للشباب وحثهم على تقديم المشاريع الصغيرة				
٥. اختيار الدولة لمشاريع مبتكرة وتمكين الشباب لامتلاك وإدارة هذه المشاريع				
ثانياً: تطلعات بشأن الدعم المالي والتمويل والشؤون المالية				
٦. تخصيص الدولة ميزانية سنوية لدعم مشاريع الشباب				
٧. تقديم البنوك التمويل والتسهيلات اللازمة للشباب في مشاريعهم				
٨. زيادة مساهمة الدولة في دعم مشاريع الشباب				
٩. حث الشركاء على دعم وتمويل المشاريع الشبابية				
١٠. شراء الدولة لمنتجات مشاريع الشباب				
١١. تخفيض رسوم التسجيل والتراخيص والايجازات				
ثالثاً: تطلعات عن الاجراءات المؤسسية				
١٢. تسهيل إجراءات تقديم الطلب واختصار الوقت للحصول على الموافقة				
١٣. زيادة عدد حاضنات الأعمال وخاصة في الجامعات والمؤسسات التعليمية				
١٤. زيادة البرامج التدريبية وتوفير الارشاد والتوجيه المكثف للراغبين في اقامة مشاريعهم الريادية				
١٥. متابعة المؤسسة الداعمة للمشروع بصورة مكثفة للتدخل مبكراً في حال التعثر				

شاكرين لكم حسن تعاونكم

المراجع العربية

١. سامح اللثي، هوارى عجال، مروة السنهوري ، و محمد الدويري. (٢٥ أبريل، ٢٠١٩). ٥٠% من الشركات الصغيرة تفشل في العام الأول. (الرؤية، المنتج) تاريخ الاسترداد اغسطس، ٢٠٢١، من صحيفة الرؤية: <https://www.alroeya.com/117-0-2043958-50>
٢. مهدي محمد القصاص. (٢٠١٩). التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة. المؤتمر العربي الثاني (صفحة ٦). جامعة المنصورة/ كلية الآداب.
٣. حساني بوحسون، و محمد أمين بريري. (٢٠١٩). دور التمكين الاقتصادي للشباب في دعم وإنجاح إقتصاديات الإنتاج الزراعي: مؤسسة الزيتونة تمكين بتونس نموذجا . الملتقى الدولي السابع لاقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، (الصفحات ٤٥٣-٤٦٦).
٤. هبة عبدالمنعم، الوليد طلحة، و طارق اسماعيل. (٢٠١٩). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
٥. عادل حسن إسماعيل. (٢٠١٤). إدارة المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية البشرية . جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا.
٦. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢١). الشباب. تاريخ الاسترداد يناير، ٢٠٢١، من حكومة المستقبل: <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/youth>
٧. وزارة الاقتصاد. (٢٠٢١). التشريعات. تاريخ الاسترداد ٧ يوليو، ٢٠٢١، من وزارة الاقتصاد: <https://www.moec.gov.ae/laws>
٨. البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (٢٠٢١). نبذة عن مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. تاريخ الاسترداد فبراير، ٢٠٢١، من البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة: <https://www.uaesme.ae/About/SMEECouncil>
٩. ديما منصور. (٥ سبتمبر، ٢٠٢١). الإمارات اليوم. تاريخ الاسترداد سبتمبر، ٢٠٢١، من مشاريع الخمسين: <https://www.emaratayoum.com/local-section/other> /٢٠٢١-٠٩-٠٥-١١٥٣١٥٧٨
١٠. دبي للمشاريع الناشئة. (٢٠٢١). دبي الآفاق المستقبلية للشركات الناشئة. دبي: دبي للمشاريع الناشئة. تاريخ الاسترداد ١ اغسطس، ٢٠٢١، من <https://dtec.ae/wp-content/uploads/2021/02/Report-2021-AR.pdf>
١١. مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي. (٢٠٢١). عن المركز. تاريخ الاسترداد ٧ سبتمبر، ٢٠٢١، من مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي: <https://www.mbrcgi.gov.ae/>

المراجع الأجنبية

1. Simeyo, O., Martin, L., Nyamao, N., Patrick, O., & Odondo, A. (2013). Effect of provision of micro-finance on the performance of micro-enterprises: A study of youth micro-enterprises under Kenya Rural Enterprise Program (K-REP), Kisii County, Kenya. *African Journal of Business Management*, 5(20), 8290-8300.

2. Thioune, T., & Kane, C. (2018). Youth Employment and Economic Growth in WAEMU Countries. *Journal of Economics and Development Studies*, 6(4), 162-173.
3. Ivic, M. (2015). Economic growth and development. *Journal of Process Management. New Technologies*, 3(1), 55-62.
4. Nurjaya, N., Affandi, A., Erlangga, H., Sunarsi, D., & Jasmani, J. (2021). The Effect of Product Promotion and Innovation Activities on Marketing Performance in Middle Small Micro Enterprises in Cianjur. *Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences*, 4(1), 528-540.
5. Haryati, R., Yasri, Y., Aimon, H., & Darwin, M. (2021). Development Of Small, Micro Enterprises Based (Smes) On Innovation And Environmental Sustainable Development In West Sumatera. *International Journal of Entrepreneurship*, 25(4), 1-13.
6. Arinaitwe, J. K. (2006). Factors constraining the growth and survival of small scale businesses. A developing countries analysis. *Journal of American Academy of Business*, 8(2), 167-178.
7. Sauser, W. I. (2004). Starting your own Business? Prepare For Success. *SAM Management in Practice*, 3(1).
8. Zimmerman, M. (1995). Psychological Empowerment: Issues and Illustrations. *American Journal of Community Psychology*, 23(5), 581-599.
9. Olaleye, Y. (2010). Youth empowerment as a strategy for reducing crime in the society. *European journal of social sciences*, 15(2), 270-277.
10. Amlanjyoti, G., Namita, D., & Megha, P. (2008). *Entrepreneurship in India*. National Knowledge Commission.
11. Ellis, K., & Williams, C. (2011). Maximising impact of youth entrepreneurship support in different contexts. London: Overseas Development Institute.
12. Hassan, F., Ong'ayo, H., Osore, M., Morara, G., & Aura, C. M. (2017). Effect of Community Participation in Access to Social Services: A Case Study of Hazina Ya Maendeleo Ya Pwani Approach in Coastal Kenya. *Open Journal of Social Sciences*, 5(11), 160-180.
13. Honig, B., & Karlsson, T. (2007). Social capital and the modern incubator: A comparison of in-group and out-group social networks. *Frontiers of Entrepreneurship Research*, 17(15), 5.
14. Erdin, C., & Ozkaya, G. (2020). Contribution of small and medium enterprises to economic development and quality of life in Turkey. *Heliyon*, 6(2), e03215.
15. Njuguna, H. K. (2015). Factors Affecting Participation of Micro and Small Enterprises in Public Procurement in Kenya. *Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology*.
16. Roopchand, R. (2020). SMEs in Mauritius: economic growth, employment and entrepreneurial culture. *International Journal of Entrepreneurship and Small Business*, 39(4), 585-596.
17. Liedholm, C. E., & Mead, D. C. (2013). *Small enterprises and economic development: the dynamics of micro and small enterprises*. Routledge.
18. Gunjati, S. B., & Adake, C. V. (2020). Innovation in Indian SMEs and their current viability, A review. *Materials Today: Proceedings*, 28, pp. 2325-2330.
19. Fleisher, M., & Krienert, J. (2004). Life-course events, social networks, and the emergence of violence among female gang members. *Journal of community psychology*, 32(5), 607-622.

20. AlHammoudi, & Ali, A. S. (2012). Application of youth leadership development curriculum in public secondary schools in UAE: an investigative study. Dubai: The British University in Dubai.
21. Awamleh, R. (2019). Perspective—UAE Future Government: The Emerging Pillars', Future Governments. ctions and Insights - Middle East North Africa. Emerald insight.
22. Thabet, R. (2018). Youth Empowerment towards Social Responsibility through Service-Learning Program: an Exploratory Analysis of a Private High School in Dubai, United Arab of Emirates. International Journal of Developmental and Educational Psychology, 4(1), 329-342.
23. Chung-Shin, Y. (2015). A case study of cultivating youth empowerment. Banff: Relating Systems Thinking and Design .
24. Carley-Baxter, L., Hill, C., Roe, D., Twiddy, S., Baxter, R., & Ruppenkamp, J. (2009). Does response rate matter? Journal editors use of survey quality measures in manuscript publication decisions. Survey Practice, 2(7), 1-10.
25. Babbie, E. (1990). Survey research methods Wadsworth Pub. Co Belmont, Calif, 3(9), 31-50.
26. Schutt, R. (2018). Investigating the social world: The process and practice of research. Sage publications.
27. Hur, M. H. (2006). Empowerment in terms of theoretical perspectives: Exploring a typology of the process and components across disciplines. Journal of community psychology, 34(5), 523-540.
28. Zimmerman, M. A. (2000). Empowerment theory: psychological, organizational and community levels of analysis. newYork: Kluwer academic/plenum publishers.
29. Novicevic, M., Heames, T., Paolillo, J. G., & Buckley, R. (2009). Executive development: History lessons learned from Barnard. The Leadership Quarterly, 20(2), 155-161.